بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

اقتصاديات التعليم

من منظور الاقتصاد الإسلامي

ECONMICS OF EDUCATION FROM THE PERSPECTIVE OF ISLAMIC ECONOMY

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة اليرموك

تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية

إعداد الطالب : عبد الله محمد عوده الشريفات

الرقم الجامعي: ٩٨١٠٩٠٠٢

إشراف :

الدكتور: كمال حطاب

١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

اقتصاديات التعليم

من منظور الاقتصاد الإسلامي

ECONMICS OF EDUCATION FROM THE PERSPECTIVE OF ISLAMIC ECONOMY

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية

إعداد الطالب : عبد الله محمد عوده الشديفات
الرقم الجامعي: ٩٨١٠٩٠٠٢

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. كمال توفيق حطاب	رئيساًومشرفاً	.....
أ.د.رياض المومني	عضو لجنة الإشراف	.....
د. خليفة أبو عاشور	عضواً	.....
د.زكريا القضاه	عضواً	.....

١٤٢٣/٥/٢٠٠٢م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى من تمنى أن يراني أحمل الشهادة الجامعية ، وقد وضحى في سبيل ذلك وتحمل ما تحمل ، إلا أن القدر لم يمهله طويلا فغادر قبل أن يرى تلك اللحظة ، والدي العزيز

رحمه الله وغفر له ولسائر المسلمين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، وبعد،،،

فإنه وفي ختام هذا الجهد المتواضع فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لفضيلة الدكتور كمال حطاب الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وتحمل من الباحث ما تحمل من قصور وعجز وقلة حيلة، والشكر موصول له لما قدم قبل الإشراف على هذا العمل، وأهل مكة أدرى بشعابها، وأسال الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما أتقدم بالشكر إلى فضيلة الدكتور رياض المومني رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية عضو لجنة الإشراف، الذي كان خير عون لي في اجتياز هذه المرحلة حتى وصلت إلى هذه اللحظة وقبلت رسالتي للمناقشة، وكان خير عون في تجاوز كثير من التعقيدات الإدارية وغيرها، وهو من أهل الفضل المحفوظ فضلهم.

كما أتقدم بالشكر إلى الأفاضل الذين تكرموا بقبول مناقشتي بهذا البحث المتواضع: كل من الدكتور زكريا القضاة من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية والدكتور خليفة أبو عاشور من كلية التربية فجزاهم الله خيراً.

والشكر موصول لكل من ساهم في

إنجاز هذا العمل المتواضع.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع اقتصاديات التعليم من منظور الاقتصاد الإسلامي من خلال:

أولاً: التعرف على علم اقتصاديات التعليم الحديث من حيث نشأته وتطوره وأبرز المراحل التي مر بها ودراسة فرعيات هذا العلم.

ثانياً: التعرف على التعليم في الإسلام من حيث مكانته ومؤسساته ونفقاته وتمويله.

ثالثاً: دراسة التنمية البشرية في الإسلام، ودور العنصر البشري في التنمية الاقتصادية.

وحتى يستطيع الباحث تحقيق هذه الأهداف وغيرها في هذه الدراسة قام بما يلي:

- دراسة مكانة العلم في الإسلام وأدلته من القرآن والسنة وأهمية العلم والتعليم في الإسلام.
- دراسة مفهوم اقتصاديات التعليم ومحاولة الخروج بتعريف جديد لهذا العلم يحاول فيه الباحث تغطية جميع جوانب هذا العلم، وجميع الأمور التي يبحث فيها وماهية هذا العلم.
- دراسة التنمية البشرية في الإسلام من حيث مفهومها، وأهدافها وأهم الوسائل والأساليب للتنمية البشرية.
- دراسة كلفة التعليم مفهومها وكيفية خفضها وزيادتها، وتمويل التعليم من حيث مصادره ومعايير تقييمه، ونفقات التعليم من حيث أهميتها وأسس تقديرها وطرق التنبؤ بها.
- دراسة الإنفاق على التعليم في الاقتصاد الإسلامي من حيث: بيان أهم المؤسسات التعليمية في الحضارة الإسلامية ونفقات التعليم في الحضارة الإسلامية ومصادر تمويل التعليم في الإسلام.
- دراسة الكفاءة الإنتاجية للتعليم من حيث مفهومها وأهم جوانبها والمكونات الأساسية لها وأهم العوامل المؤدية إلى خفض الكفاءة الإنتاجية للتعليم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والأساليب التي تؤدي إلى زيادتها ورفعها ومن ثم قياس الكفاءة الإنتاجية وأهم الطرق المستخدمة في ذلك.

- دراسة العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم من حيث مفهومه وأهميته وأهم المحاولات التاريخية لدراسة العائد الاقتصادي وأهم صعوبات قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم، والطرق المستخدمة لقياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم.

وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بأهمية التوسع في دراسة اقتصاديات التعليم من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي والتطبيق على الواقع خاصة إيجاد حلول لمشاكل تمويل التعليم في الوقت الحاضر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
الملخص باللغة العربية	د
الفصل الأول:	١
المقدمة	٢
أهمية الدراسة	٢
مشكلة الدراسة	٣
أهداف الدراسة	٤
منهج الدراسة	٤
صعوبات الدراسة	٤
الدراسات السابقة	٥
خطة الدراسة	١٣
الفصل الثاني: العلم والتنمية البشرية في الإسلام	١٥
المبحث الأول: مدخل إلى اقتصاديات التعليم	١٦
المطلب الأول: مفهوم علم اقتصاديات التعليم	١٦
المطلب الثاني: أهمية علم اقتصاديات التعليم وأسباب اهتمام علمـــاء الاقتصاد به	١٧
المبحث الثاني: مكانة العلم في الإسلام	٢١
المطلب الأول: مفهوم العلم	٢١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني: أهمية العلم في الإسلام	٢١
المبحث الثالث: التنمية البشرية في الإسلام	٢٤
المطلب الأول: مفهوم التنمية البشرية	٢٤
المطلب الثاني: أهداف التنمية البشرية	٢٧
المطلب الثالث: أساليب ووسائل التنمية البشرية	٣٣
الفصل الثالث: كلفة التعليم وتمويله ونفقاته	٣٨
المبحث الأول: كلفة التعليم	٣٩
المطلب الأول: مفهوم كلفة التعليم	٤٠
المطلب الثاني: أسباب زيادة كلفة التعليم وكيفية خفضها	٤٢
المبحث الثاني: تمويل التعليم	٤٧
المطلب الأول: مصادر تمويل التعليم	٤٨
المطلب الثاني: معايير تقييم نظام التمويل التربوي	٥٠
المبحث الثالث: نفقات التعليم	٥٢
المطلب الأول: أهميتها والهدف من دراستها	٥٣
المطلب الثاني: أسس تقدير نفقات التعليم	٥٤
المطلب الثالث: التنبؤ بنفقات التعليم	٥٦
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم	٥٦
المبحث الرابع: الإنفاق على التعليم في الاقتصاد الإسلامي	٥٨
المطلب الأول: المؤسسات التعليمية والثقافية في الحضارة الإسلامية	٥٨
المطلب الثاني: الإنفاق على التعليم في الاقتصاد الإسلامي	٦٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الرابع: الكفاءة الإنتاجية للتعليم ٧٠

المبحث الأول: مفهوم الكفاءة الإنتاجية ومكوناتها الرئيسية ٧١

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة الإنتاجية ٧١

المطلب الثاني: المكونات الأساسية للكفاءة الإنتاجية للتعليم ٧٤

المبحث الثاني: العوامل المؤدية إلى خفض الكفاءة الإنتاجية للتعليم والأساليب التي تؤدي إلى رفعها وزيادتها ٧٧

المطلب الأول: العوامل المؤدية إلى خفض الكفاءة الإنتاجية للتعليم ٧٧

المطلب الثاني: الأساليب التي تساهم في رفع وزيادة الكفاءة الإنتاجية للتعليم ٧٩

المبحث الثالث: قياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم ٨١

المبحث الرابع: الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي ٨٤

الفصل الخامس: العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم ٨٦

المبحث الأول: مفهوم العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم وأهميته ٨٧

المطلب الأول: مفهوم العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم ٨٧

المطلب الثاني: أهمية قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم ٨٨

المطلب الثالث: العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم ٨٩

المبحث الثاني: قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم ٩٢

المطلب الأول: مقدمة تاريخية لمحاولات قياس العائد ٩٢

المطلب الثاني: صعوبات قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم ٩٤

المطلب الثالث: طرق قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم ٩٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	رقم الصفحة
النتائج	١٠٢
التوصيات	١٠٤
المراجع	١٠٦
الملخص باللغة الإنجليزية	١١٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

المقدمة

أهمية الدراسة

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

منهج الدراسة

الدراسات السابقة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

لم يسبق للتربية في سائر العصور أن انكشفت وظيفتها الاقتصادية بكافة أبعادها، واتضح دورها في أحداث التغيير الشامل في مجتمعاتها كما حصل لها في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تزايد الاهتمام بعلم اقتصاديات التعليم، وخاصة بعد الستينيات من القرن الماضي سواء على صعيد المؤسسات التربوية أو على صعيد الإدارة التربوية في العديد من دول العالم الحديث، خاصة في ظل الانفجار المعرفي والتوسع التعليمي الكبير الذي يشهده العالم في الوقت الحاضر، وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة تمر بها معظم دول العالم النامي.

ونظراً للزيادة الكبيرة في نفقات التعليم، وحجم ما يقتطعه قطاع التعليم من الميزانية العامة للدولة، بدأ الباحثون في دراسة الإنفاق على التعليم وضرورة ترشيد هذا الإنفاق دون الإخلال بمخرجات العملية التعليمية، ومحاولة تحقيق أفضل عائد في ظل الظروف المحددة للموارد الطبيعية في هذه الدول، والتوسع في الاستثمار في قطاع التعليم وعدم التوجه فقط للاستثمار في رأس المال المادي، بل التنويع والتوزيع بينهما.

أهمية الدراسة

لاحظ الباحثون في مجالات التنمية والتخطيط وجود عدة عوامل ساهمت بمجملها في ظهور علم اقتصاديات التعليم في الوقت الحاضر ومن أهمها:

- زيادة الطلب على التعليم وطول السنوات الدراسية مما يساهم في زيادة الإنفاق على التعليم.
- العجز في تمويل التعليم والذي يواجه معظم دول العالم، وخاصة أن من نتائجه تخلي كثير من دول العالم عن أنظمة التعليم المجاني كمحاولة لتغطية جزء من نفقات التعليم.
- زيادة الهدر في مجال التعليم والمتمثل بالرسوب والتسرب وعلاقته بزيادة الإنفاق على التعليم وتخفيض الكفاءة الإنتاجية للتعليم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- غياب التخطيط التربوي الذي يربط بين حاجات السوق من اليد العاملة ومخرجات العملية التربوية، مما يساهم في زيادة البطالة في بعض التخصصات وزيادة الطلب على تخصصات أخرى.

- حداثة هذا العلم والحاجة إلى التوسع فيه ودراسته خاصة في ظل واقع التعليم العربي والإسلامي.

- قلة الدراسات والأبحاث التي تبحث في علم اقتصاديات التعليم في الاقتصاد الإسلامي، وعدم توسعها في طرح بدائل شرعية لتمويل التعليم.

مشكلة الدراسة:

يحاول الباحث في هذه الدراسة التعرف على الدور الاقتصادي للتعليم، وبيان هذا الجانب المهم من جوانب التعليم، من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

أولاً: ما هو دور التعليم في التنمية البشرية وإعداد طاقة بشرية مؤهلة ومدربة وخبيرة قادرة على التطور والتميز والإبداع؟

ثانياً: ما هو مفهوم كلفة التعليم وتمويله ونفقاته وكيفية قياسها وتقديرها مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي؟

ثالثاً: ما هي أهم البدائل الشرعية لتمويل التعليم في الاقتصاد الإسلامي؟

رابعاً: ما هو مفهوم الكفاءة الإنتاجية للتعليم وكيف يتم قياسها وما هي عوامل خفضها أو زيادتها؟

خامساً: ما هو مفهوم العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم وطرق قياسه؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أهداف الدراسة:

يحاول الباحث في هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

أولاً: التعرف على دور الاقتصاد الإسلامي في التنمية البشرية واهتمامه بالعنصر البشري باعتباره من أهم عناصر الإنتاج في الاقتصاد.

ثانياً: بيان دور الاقتصاد الإسلامي في حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه قطاع التعليم، خاصة مشكلة العجز في الإنفاق على التعليم وتمويله.

ثالثاً: دراسة الجانب الاقتصادي للتعليم في ظل الحضارة الإسلامية من خلال التعرف على جميع جوانبه وعناصره (تمويله، الإنفاق عليه، عوائده ...).

رابعاً: دراسة البدائل الشرعية للوسائل المعاصرة لتمويل التعليم، وكيفية تطبيقها في الواقع.

منهج الدراسة:

سيقوم الباحث في هذه الدراسة باتباع المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي المقارن، وكذلك المنهج التاريخي الوصفي.

صعوبات الدراسة:

أما أهم الصعوبات التي واجهت الباحث فتتلخص فيما يلي:

أولاً: كثرة فرعيات هذا العلم وتداخلها، وصعوبة البحث التفصيلي الدقيق في هذه الفرعيات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: قلة الدراسات التي تربط بين جزئيات هذا العلم وبين الاقتصاد الإسلامي، بل وعدم وجودها في بعض الفرعيات مطلقا.

ثالثاً: ندرة الدراسات الإسلامية التي قدمت حلولا لمشاكل تمويل التعليم وتغطية نفقاته، أو عدم تخصص هذه الدراسات في هذا العلم.

الدراسات السابقة:

القسم الأول: الدراسات التربوية التاريخية

١. دراسة علي سالم النباهين (١٩٨٠).

نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز النظام التربوي الإسلامي في عصر دولة المماليك في مصر والتي استمرت من (٦٤٨هـ-٩٢٣هـ)، للمساهمة في التاريخ التربوي لفترة من فترات التربية الإسلامية، بهدف الاستفادة منها في حل مشكلات التعليم في العصر الحاضر.

وقد تناول الباحث بالحديث أهم المؤسسات التربوية التي كانت موجودة في تلك الفترة وتمويل هذه المؤسسات التعليمية ومصادر هذا التمويل.

٢. دراسة عبد البديع البنا الخولي (١٩٨١).

الفكر التربوي والمؤسسات التعليمية بعصر دولة المماليك البرجية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الفكر التربوي والمؤسسات التعليمية في فترة دولة المماليك البرجية بقصد الاستفادة منه في وضع نظرية تربوية إسلامية لواقع مجتمعنا المعاصر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد عرض الباحث في دراسته لعملية تنظيم وإدارة التعليم وأهم مراحله وتمويله وأهم المصادر التي تمول التعليم في تلك الفترة.

٣. دراسة محمد إبراهيم القطري (١٩٨٢).

الجامعات الإسلامية في العصور الوسطى.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الجامعات الإسلامية في العصور الوسطى، وأهم العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي سادت المجتمع الإسلامي، والوقوف على أهم الآثار التي تركتها الجامعات الإسلامية في تطور العلم والفكر بصفة عامة والفكر الأوروبي بصفة خاصة.

وقد عرض الباحث باختصار لتمويل الجامعات الإسلامية في العصور الوسطى وأهم مصادر هذا التمويل.

٤. دراسة إبراهيم علي العكش (١٩٨٢).

التربية والتعليم في الأندلس.

هدفت الدراسة إلى معرفة حظ الأندلس من التقدم الحضاري الذي بلغته المجتمعات العربية والإسلامية في فترة الازدهار من تاريخها من خلال التعرف إلى التربية والتعليم أحد جوانب هذه الحضارة.

وقد تحدث الباحث عن الإطار المادي للتربية والتعليم من خلال عرضه لمجموعة التدابير التي أتخذها المجتمع الأندلسي لتوفير بيئة مناسبة للتعليم مثل أماكن التعليم، وكتب التعليم والمكتبات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥. دراسة عامر جاد الله أبو جبلة (١٩٨٧).

تاريخ التربية والتعليم في صدر الإسلام.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم ملامح التربية والتعليم في صدر الإسلام، وقد تناول في دراسته المعلمين وتعليم الصبيان وحلقات التعليم ومجالسه ووسائل التعليم وأدواته، وتناول موضوع حكم أخذ الأجر على التعليم.

٦. إبراهيم محمد علي سليمان (١٩٨٧).

التربية والتعليم في الدولة الغزنوية ٣٥١هـ/٥٨٢هـ.

استهدفت الدراسة الكشف عن الفكر التربوي في عصر الدولة الغزنوية والتعرف على نظام التربية والتعليم في هذا العصر، بقصد الاستفادة منها في حل مشكلات التربية في العصر الحاضر.

وتناول الباحث أثناء حديثه عن نظام التربية والتعليم في الدولة الغزنوية تمويل التعليم في الدولة من خلال حديثه عن مصادر تمويل التعليم في الدولة الغزنوية.

٧. دراسة عبد العزيز محمد عطية متولي (١٩٨٧).

معاهد التعليم الإسلامي بمصر في العهد العثماني.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما قامت به معاهد التعليم الإسلامي بمصر في العهد العثماني من نشاط تربوي والظروف التي أحاطت بهذه المعاهد للقيام بدورها وانعكاسات ذلك كله على المجتمع.

وقد عرض الباحث في دراسته لإدارة التعليم وتنظيمه وتمويله في العصر العثماني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨. دراسة عدنان محمد الظاهر (١٩٩٠).

التعليم في مدارس بيت المقدس في العصر الأيوبي.

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور التربوي التعليمي الذي لعبته مدارس بيت المقدس من خلال التعرف على نشأتها وتنظيمها وتمويلها ومناهجها وأهم الأهداف والمبادئ التربوية التي يمكن اشتقاقها من خلال دراسة أوضاع التعليم في مدارس بيت المقدس الأيوبية.

وقدر عرض الباحث في دراسته لتمويل التعليم في تلك الفترة وخاصة المشاركة الشعبية من خلال نظام الوقف وأثره في عملية التعليم.

٩. دراسة نادية عابد احمد المفتي (١٩٨٨).

تاريخ التعليم في المشرق الإسلامي في القرن الخامس الهجري.

هدفت الدراسة إلى محاولة تقديم صورة واضحة عن تطور التعليم في المشرق الإسلامي في القرن الخامس الهجري من خلال الحديث عن نظام التعليم ودور الدولة في التعليم وأهداف التعليم ومراحله وأهم المؤسسات التعليمية في تلك الفترة، ودراسة مصادر تمويل كل مؤسسة من هذه المؤسسات.

١٠. دراسة صلاح السعيد عبده رمضان (١٩٩٠).

تطور المدارس في العالم الإسلامي منذ نشأتها حتى الفتح العثماني.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات التي طرأت على المدارس الإسلامية منذ نشأتها حتى الفتح العثماني وأثر ذلك على دورها التربوي في تطور نظام التعليم العربي الإسلامي.

وقد عرض الباحث في دراسته إلى نشأة المدارس وتطورها وأهم الدوافع التي أدت إلى نشأتها وكيفية انتشارها، ومصادر تمويل هذه المدارس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١. دراسة محمد عبد الله أبو سيف (١٩٩١).

التعليم في مدارس بيت المقدس في العصر المملوكي.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور التربوي التعليمي الذي أنيط بمدارس بيت المقدس في العصر المملوكي، ويبحث في نشأة المراكز العلمية والمعاهد والمناهج التربوية وطرائق التدريس والأهداف التربوية.

وقد عرض الباحث في دراسته لنظام الأوقاف الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل المدارس في تلك الفترة، بالإضافة إلى الاعتماد على الجهود الذاتية للمدارس في عملية التمويل.

١٢. دراسة احمد عقل سالم (١٩٩٣).

تمويل مدارس بغداد في العصر العباسي (١٣٢هـ/٦٥٦هـ).

هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العمليات التمويلية المتعلقة بالمدارس والمؤسسات التعليمية في العصر العباسي، حيث قسم الباحث المدارس تبعا لمصادر تمويلها إلى قسمين:

أ. قسم يتم تمويلها من بيت مال المسلمين أو من الخليفة أو الولاة.

ب. قسم يتم تمويلها من المحسنين الراغبين بالأجر أو لتحقيق أغراض سياسية.

كما بينت الدراسة اهتمام العباسيين بأجور المعلمين وبالنفقات التي كانت تصرف على مدارس التعليم، وتناولت بالتفصيل أوقاف المدارس والعقارات والجرايات التي كانت تخصص للإنفاق على المدارس والمدرسين والطلبة.

١٣. دراسة طالب حامد الضمور (١٩٩٦).

التربية والتعليم في العراق في العصر العباسي الأول (١٣٢هـ/٢٤٧هـ).

تهدف هذه الدراسة إلى بحث تاريخ التربية والتعليم في العراق في العصر العباسي الأول، من خلال الحديث عن المعلمين ومكانتهم وصفاتهم وشروطهم والوضع المالي لهم،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمؤدبين وصفاتهم وشروطهم والوضع المادي لهم، وأهم المؤسسات التعليمية في تلك الفترة وتمويلها.

القسم الثاني: الدراسة الاقتصادية

١. دراسة مصدق جميل حبيب (١٩٨١).

التعليم والتنمية الاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى معرفة الأهمية الاقتصادية للعنصر البشري والدور الاستثماري للتربية والتعليم، وقام الباحث بدراسة أهم الأسباب والمبررات التي دعت إلى زيادة التركيز على قطاع التربية والتعليم وأهمها: زيادة الإنفاق على هذا القطاع والعجز المالي والبحث عن مصادر جديدة للتمويل وتزايد أهمية العنصر البشري في التنمية، ثم قام بدراسة النظام التربوي في العراق ضمن هذه الدراسة.

٢. دراسة جواد العناني (١٩٩٠).

المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم في الوطن العربي.

هدفت الدراسة إلى استطلاع العلاقة بين التعليم والتدريب من ناحية وسوق العمل العربي من ناحية أخرى من خلال دراسة مخرجات العملية التعليمية والظروف الاقتصادية والإنتاجية في الوطن العربي.

وقد قام الباحث في دراسته بتناول اقتصاديات التعليم بالتحلي الكمي والرقمي في العالم العربي حتى عام (٢٠١٥) لوضع تقديرات رقمية وقيم مالية لتكاليف التعليم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. دراسة منتدى الفكر العربي (١٩٩١).

تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين (الكارثة والأمل).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع العالم العربي على خريطة العالم في ظل الثورات المعرفية والتكنولوجية المتنامية من خلال معرفة واقع العالم العربي سواء كانت تربوية تتمثل في المناهج أو هيكلية التعليم واستراتيجياته أو إعداد المعلمين أو المشكلات المتعلقة باقتصاديات التعليم وأهمها التمويل.

٤. دراسة محمد متولي غنيمة (١٩٩١).

القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي (الوضع الراهن واحتمالات المستقبل).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة البعد التاريخي للفكر الاقتصادي التربوي. والقيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي، ودور السياسات التعليمية المحلية وأثرها على مستقبل القيمة الاقتصادية للتعليم الثانوي والجامعي.

وقد بين الباحث أهمية تحديد النظم التربوية في الوطن العربي بما يتفق مع التطورات العالمية ومن أجل إسهام التعليم في حل مشكلات التنمية وقضاياها من منظور الموارد البشرية.

٥. دراسة غادة عبد القادر قضيب البان (١٩٩٦).

قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم مع التطبيق على الجمهورية السورية.

هدفت الدراسة إلى التعريف بالجوانب المختلفة لمسألة الإنفاق على التعليم بهدف تكوين مؤشرات القياس التحليلية لهذا الإنفاق، ومحاولة دراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي من التعليم مع محاولة التطبيق على الاقتصاد السوري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦. دراسة منتدى الفكر العربي (١٩٩٧).

التعليم العالي في البلدان العربية (السياسات والآفاق).

هدفت هذه الدراسات إلى تقديم صورة لواقع التعليم العربي مشاكله وتحدياته وأوضاعه واقتصادياته.

حيث قام الباحثون وأثناء حديثهم عن اقتصاديات التعليم العالي في الوطن العربي بدراسة تمويل التعليم العالي وتكلفة الطالب في الجامعات العربية.

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يمكن ملاحظة ما يلي:

١. ندرة الدراسات التي تناولت اقتصاديات التعليم في الإسلام.

٢. الجانب الوحيد الذي تم الحديث عنه ويتعلق باقتصاديات التعليم هو تمويل التعليم ونفقاته فقط، وأخذت من كل دراسة جانباً بسيطاً في الذكر باستثناء دراسة احمد عقل سالم (١٩٩٣) حيث تم تخصيصها جميعها للحديث عن تمويل مدارس بغداد في العصر العباسي.

٣. عدم تغطية بعض الدراسة السابقة لكافة جوانب اقتصاديات التعليم. فنلاحظ أن دراسة غادة قضيب البان (١٩٩٦) قد تحدثت فقط عن العائد الاقتصادي من التعليم.

٤. تركيز الجانب التطبيقي على مناطق محدد، كالجمهورية العراقية في دراسة مصدق (١٩٨١) والجمهورية العربية السورية في دراسة غادة (١٩٩٦) والوطن العربي في دراسة منتدى الفكر العربي (١٩٩١) (١٩٩٧) ودراسة العناني (١٩٩٠).

٥. خلو جميع الدراسات الاقتصادية من الحديث عن دور الاقتصاد الإسلامي في اقتصاديات التعليم، كدوره في معالجة العجز في تمويل التعليم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦. عدم وجود دراسات سابقة لاقتصاديات التعليم في الأردن وتطبيق الاقتصاد الإسلامي على واقع الحال ومعالجة أهم مشاكل النظام التربوي في الأردن في الجانب الاقتصادي من خلال الاقتصاد الإسلامي.

أما أهم الجوانب التي سيغطيها الباحث في دراسته فهي:

١. سيقوم الباحث بتغطية النقص الحاصل في الدراسات السابقة من خلال محاولة التتبع الخارجي لاقتصاديات التعليم على مر العصور الإسلامية منذ إنشاء المؤسسات التربوية المستقلة حتى العصر الحاضر.

٢. التركيز على دور الاقتصاد الإسلامي في إيجاد نظام اقتصادي يكفل توفير التمويل اللازم للمؤسسات التعليمية من خلال دراسة مصادر تمويل خاصة بالاقتصاد الإسلامي مثل: نظام الوقف، الهبات، الوصايات، التبرعات، بالإضافة إلى إنفاق بيت المال.

خطة الدراسة

قام الباحث بتقسيم دراسته إلى خمس فصول تشمل ما يلي:

الفصل الأول: المقدمة

أهمية الدراسة

منهج الدراسة

صعوبات الدراسة

الدراسات السابقة

خطة الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني: العلم والتنمية البشرية في الإسلامي.

المبحث الأول: مدخل إلى علم اقتصاديات التعليم

المبحث الثاني: مكانة العلم في الإسلام

المبحث الثالث: التنمية البشرية في الإسلام

الفصل الثالث: كلفة التعليم وتمويله ونفقاته

المبحث الأول: كلفة التعليم

المبحث الثاني: تمويل التعليم

المبحث الثالث: نفقات التعليم

المبحث الرابع: الإنفاق على التعليم في الاقتصاد الإسلامي

الفصل الرابع: الكفاءة الإنتاجية للتعليم

المبحث الأول: مفهوم الكفاءة الإنتاجية ومكوناتها الأساسية

المبحث الثاني: العوامل المؤدية إلى خفض الكفاءة الإنتاجية والأساليب التي تؤدي إلى رفعها

المبحث الثالث: قياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم

المبحث الرابع: الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي

الفصل الخامس: العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم

المبحث الأول: مفهوم العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم وأهميته

المبحث الثاني: قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم

النتائج

التوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

العلم والتنمية البشرية في الإسلام

ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول

مدخل إلى اقتصاديات التعليم

المبحث الثاني

مكانة العلم في الإسلام

المبحث الثالث

التنمية البشرية في الإسلام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول

مدخل إلى اقتصاديات التعليم

يعتبر علم اقتصاديات التعليم من أحدث العلوم الاقتصادية حيث لم يظهر هذا المفهوم كعلم مستقل إلا مع بداية الستينات من القرن الماضي، حيث أصبح يلاقي اهتماماً كبيرا من خلال الإدارات التربوية أو مؤسسات تخطيط التعليم في العديد من دول العالم، ونظرا لما يحققه هذا العلم من أثر كبير في التنمية الاقتصادية بدأ العلماء في الدول الغربية بالبحث والدراسة في هذا العلم الحديث.

والمتتبع لمفردات هذا العلم والجزئيات التي يتكون منها يجد أنها ليست حديثة بحداثة هذا العلم، فلقد ذكرت الكتب الاقتصادية الكثير من الأمور ذات العلاقة بهذا العلم كتمويل التعليم وعوائده دون الإشارة إلى هذا العلم بشكل مستقل باسمه وهو اقتصاديات التعليم.

ولذلك يرى الباحث أنه من الضروري قبل الدخول في دراسة مفردات علم اقتصاديات التعليم لابد من تحديد اقتصاديات التعليم من حيث مفهومها وأهميتها والأسباب التي دعت الاقتصاديين إلى الاهتمام بها، وهذا ما سيقوم الباحث بعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول

مفهوم علم اقتصاديات التعليم

يتكون هذا المفهوم من جزئين وهما الاقتصاد والتعليم، ولابد قبل الحديث عن مفهوم اقتصاديات التعليم الحديث عن مفهوم الاقتصاد ومفهوم التعليم أو التربية.

أولاً: مفهوم علم الاقتصاد: ((هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يتوافر على دراسة سلوك الأفراد في محاولاتهم لتوزيع الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة وكيفية بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات المبادلة في السوق)).[1]

---

[1] راضي، عبد المنعم، مبادئ علم الاقتصاد، ص ٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: مفهوم التعليم: هو توجيه عملية التعلم، وحفز المتعلم واستثارة قواه العقلية ونشاطه الذاتي، وتهيئة الظروف التي تمكنه من التعلم أيا كان نوعه.[١]

ويقوم التعليم على مجهود شخص لمساعدة شخص آخر على التعلم، لذا كان من الطبيعي أن يقوم التعليم على قوانين التعليم ومبادئه مع مراعاة العوامل المختلفة التي تؤثر في عملية التعلم فتسهلها أو تعطلها.[٢]

ونلاحظ من خلال ما سبق أن علم اقتصاديات التعليم يرتبط بعلاقة وثيقة بعلمي الاقتصاد والتربية، بل هو مشتق منهما معاً، ومن خلال هذه المفاهيم بحث العلماء عن تعريف يحدد مفهوم هذا العلم، حيث عرفه بعضهم: ((بأنه علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجيا وزمنياً من أجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب)) عقلاً وعلماً ومهارة وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً ومستقبلاً، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين)).[٣]

وعرفه آخرون بقولهم: ((ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يسعى إلى تطبيق الفكر الاقتصادي على التربية والتعليم بهدف ترشيد الإنفاق على التعليم وإعداد الكوادر البشرية اللازمة لتغطية عنصر العمل بكفاءة وفعالية وبأقل كلفة ممكنة، كما يحاول هذا العلم قياس مساهمة التربية والتعليم والتدريب في التنمية الاقتصادية)).[٤]

ويرى الباحث أن هذه التعريفات لعلم اقتصاديات التعليم تتصف بالإسهاب في توضيح معنى هذا العلم، حتى أنها أصبحت أقرب إلى التفصيل وشرح جزئيات العلم منها للتعريف الدقيق الجامع لكل جزئيات العلم باختصار.

---

[١] الروسان، سليم سلامه وآخرون، المتعلم والتعليم الصفي، ص ١١.

[٢] الروسان، سليم سلامه وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠-١١.

[٣] النوري، عبد الغني، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، ص ٥٥-٥٦.

[٤] بدر، ماجد، اقتصاديات التعليم والتطوير التربوي، مجلة رسالة المعلم، بديل العددين الأول والثاني من المجلد الثلاثين (١٩٨٩)، ص ٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولهذا يرى أن يكون تعريف علم اقتصاديات التعليم هو: ((ذلك العلم الذي يبحث في التعليم من حيث تمويله ونفقاته وعوائده وكفاءته الإنتاجية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية)).

ونلاحظ من خلال هذا التعريف أن هذا العلم يركز على عدة أمور وهي:

١. تمويل التعليم ونفقاته ومصادر هذا التمويل والإنفاق.

٢. عوائد التعليم سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

٣. الكفاءة الإنتاجية للتعليم.

٤. دور التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأهمية الاستثمار في هذا القطاع.

المطلب الثاني:

أهمية علم اقتصاديات التعليم

وأسباب اهتمام علماء الاقتصاد به

يلاحظ من خلال دراسة علم اقتصاديات التعليم الاهتمام البالغ الذي يوليه علماء الاقتصاد للتعليم، وسبب ذلك يرجع إلى عدة أمور:

أولاً: يخلق التعليم مهارات وخبرات للفرد ضرورية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما يؤكد المعنى الاقتصادي للتعليم، كما أن له أثر واضح في النهوض بالإنتاج عن طريق التأثير في نوعية المهارات المطلوبة.[١]

ثانياً: إن الإنسان المتعلم والمتدرب والقادر على استخدام المعلومات والمهارات وتطويرها هو وحده الذي يستطيع أن يستغل الموارد الطبيعية لخير المجتمع وصالحه.[٢]

---

[١] مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، تخطيط التعليم واقتصادياته، ص ١٤٧.

[٢] أبو سماحة، كمال، التربية واقتصاديات التعليم، معالم أساسية، مجلة رسالة المعلم، العدد الرابع، المجلد الرابع والثلاثون (١٩٩٣)، ص ٢٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ثالثاً: يتم من خلال التعليم تنمية القوى والموارد البشرية التي تعتبر من أهم عناصر التنمية الاقتصادية.

رابعاً: يوفر التعليم الطاقة العاملة المؤهلة والمدربة بالمهارات الفنية والإدارية اللازمة لإدارة عجلة الإنتاج وتنميته، ومواجهة احتياجات الدولة من الأخصائيين والعمال والفنيين المهرة.[1]

خامساً: يقوم التعليم بمهمة المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال الأبحاث العلمية والتجارب ومراكز البحث العلمي والدراسات والاستشارات وما تؤدي إليه من تطور في مختلف مجالات الحياة الإنسانية.

ونظراً لما تقدم من الأسباب فقد توجه علماء الاقتصاد بالبحث والدراسة نحو قطاع التربية والتعليم حيث بدأت فكرة ((القيمة الاقتصادية للتعليم)) تأخذ في الظهور، ووجدت اهتماماً من الباحثين والعلماء، بالإضافة إلى ظهور فكرتي ((رأس المال البشري)) و((الاستثمار في التعليم)) واكتسابهما الأهمية نظراً لدورها الكبير في تحقيق التنمية.

وقد اعتبر علماء الاقتصاد التعليم صاحب دور أساسي ومهم في إعداد الطاقة البشرية المؤهلة والأيدي العاملة الخبيرة وتهيئة الفنيين والعمال المهرة اللازمين للتنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية والتي تعاني من نقص كبير في العمال المدربين.

كذلك فقد اعتبر كثير من الاقتصاديين أن التعليم استثمار وأن له عائداً اقتصادياً يمكن حسابه وأن تنمية رأس المال البشري عملية أساسية في كل تنمية اقتصادية لا يمكن أن تتم إلا بها ولا تتحقق أحسن نتائجها إلا بكمال إتمامها. حيث اعتبروا أن تنمية رأس المال البشري تمثل استثماراً لرؤوس الأموال لا لمجرد خدمة استهلاكية تقدم للمواطنين وأنها بالتالي صناعة من الصناعات وأن ما ينفق عليها يؤتي أكله وثمراته أضعافاً مضاعفة وأن مردود الأموال التي توظف فيها يربو في كثير من الأحيان على مردود الأموال التي توظف في أي مشروع تجاري أو زراعي أو صناعي.[2]

---

[1] النوري، عبد الغني، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، ص ٦٧.

[2] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما أهم الأسباب التي دعت الاقتصاديين إلى الاهتمام باقتصاديات التعليم فهي:

١. الإدراك المتزايد لدور التربية في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية وخاصة بعد تلك الأبحاث التي أوضحت أن التربية عملية استثمار لرأس المال.[١]

٢. زيادة الإنفاق في قطاع التربية والتعليم نظراً لما يشهده هذا القطاع من تطور كبير في الفترة الأخيرة، ومقدار ما ينفق عليه من ميزانية الدول ومن الدخل القومي، مما دعا الاقتصاديين للبحث في مدى الفائدة الاقتصادية المرجوة من إنفاق هذه الأموال على هذا القطاع، والموازنة بين العائد من الإنفاق على التعليم والعائد من الإنفاق على المشاريع الاقتصادية الأخرى.[٢]

٣. العجز المالي عند كثير من الدول عن القيام بالأعباء المالية من حيث توفير نفقات التعليم بسبب محدودية مصادر التمويل والبحث عن مصادر جديدة للتمويل لتغيطة العجز الحاصل في تمويل هذا القطاع.

٤. التزايد المستمر في أعداد الطلبة والذي يتغير بازدياد عاماً بعد عام مع بقاء الخدمات التعليمية ثابتة دون زيادة والحاجة إلى تطويرها وزيادتها بما يتلائم مع الزيادة المضطردة لأعداد الطلبة في مختلف المراحل الدراسية.

٥. تغير النظرة إلى التعلم من مجرد كونه خدمة استهلاكية إلى اعتباره استثماراً،[٣] وتصاعد أهمية دور العنصر البشري الذي يساهم بخلق القدرة على إنتاج الثروات وتطبيق البحث العلمي المنظم على مشكلات الإنتاج ومشكلات تنظيم المشروعات الاقتصادية.[٤]

---

[١] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٦٠.

[٢] حبيب، مصدق جميل، التعليم والتنمية الاقتصادية، ص ١١٩-١٢٠.

[٣] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٦١.

[٤] حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٢٠-١٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني

مكانة العلم في الإسلام

المطلب الأول

مفهوم العلم

العلم لغةً: اليقين، يقال علم يعلم إذا تيقن.[1] وهو ضد الجهل.

وفي الاصطلاح: الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع.[2]

وعرفه بعضهم: إدراك الأشياء وفهمها على حقيقتها المرادة منها.

المطلب الثاني

أهمية العلم في الإسلام

تنبع أهمية العلم في الإسلام من الاهتمام الكبير الذي أولته النصوص الشرعية للعلم من خلال كثرة ذكره في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وأن أكبر دلالة يدلها هذا الذكر المستمر لهذا اللفظ واشتقاقاته هو الأهمية البالغة التي جعلها الإسلام للعلم والمكانة الرفيعة التي وضع فيها العلماء.

ونجد من خلال إطلاعنا على القرآن الكريم أن كلمة (علم) واشتقاقاتها قد وردت في أكثر من (٧٠٠) آية قرآنية، ووردت كلمة (يعلم) في (٩٣) آية. و(يعلمون) في (٨٥) آية والعلم في (٨٠) آية و(تعلمون) في (٥٦) آية.[3]

---

[1] الفيومي، احمد بن محمد المقري، المصباح المنير، ج٢، ص ٧٧.

[2] الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان، ج١، ص ١٣.

[3] التميمي، عواد جاسم محمد، كفايات المعلم في التراث العربي الإسلامي، ص ٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وليس هناك ما هو أدل من أهمية العلم في الإسلام من أن أول نزول للقرآن الكريم كان هو الأمر بالقراءة، والقراءة كما هو معلوم هي طريق التعلم، قال تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم﴾.[1] ثم توالت النصوص القرآنية التي تحث على العلم وتبين أهميته، ومنها، قوله تعالى: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾.[2] وقوله تعالى: ﴿وقل رب زدني علماً﴾.[3] وقوله تعالى: ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾.[4]

بالإضافة إلى نصوص الحديث النبوي الشريف الكثيرة والدالة على مكانة العلم وأهميته ومنها، يقول رسول الله ﷺ: ((إن العلماء ورثة الأنبياء))،[5] وقوله ﷺ: ((من سلك طريقاً يطلب فيه علماً، سلك الله به طريقاً من طرق الجنة)).[6] وغيرها من الأحاديث النبوية الشريفة الكثيرة في هذا الباب.

---

[1] العلق، الآيات (١-٥).

[2] آل عمران، الآية (١٨).

[3] طه، الآية (١١٤).

[4] المجادلة، الآية (١١).

[5] الترمذي، سنن الترمذي، كتاب العلم، رقم الحديث (٢٦٠٦).

[6] أبو داود، سنن أبو داود، كتاب العلم، رقم الحديث (٣١٥٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وأن من أهم ما يميز العلم في الإسلام عن العلم عند الأمم والديانات الأخرى هو فرضية العلم في الإسلام، حيث حثت الشريعة الإسلامية على طلب العلم ونشره وجعلته فريضة على المسلمين، يقول رسول الله ﷺ: ((طلب العلم فريضة على كل مسلم)).[1]

والحث على عدم كتم العلم وتبليغه للناس ونشره بينهم، قال تعالى: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه﴾.[2]

ويقول رسول الله ﷺ: ((لا حسد إلا في اثنتين: رجل أتاه الله مالا فسلطة على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله حكمه، فهو يقضى بها ويعلمها)).[3]

والعلم من الأعمال القليلة جدا التي ينتفع بها الإنسان بعد موته، فأجر العلم مستمر إلى قيام الساعة كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ حيث قال: ((إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث، صدقه جارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له)).[4]

ولذلك لما علم المسلمون أهمية العلم توجهت الأمة بمجملها إلى تلقي العلم وخاصة علم الدين، فكان المسجد أول مكان لتلقي العلم ثم ظهرت الكتاتيب لتعليم الصغار، ومن ثم ظهرت المدارس لتكون أكثر تخصصا وتميزا ويكون هناك تفرغ كامل للعلم والتعليم، ثم ظهرت الجامعات الإسلامية كالأزهر والزيتونه والقيروان والمستنصرية وغيرها.[5]

---

[1] ابن ماجه، سنن ابن ماجه، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، رقم الحديث (٢٢٠)، ج١، ص ٨١.

[2] آل عمران، الآية (١٨٧).

[3] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الزكاة، رقم الحديث (١٣٢٠).

[4] الترمذي، سنن الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في الوقف، رقم الحديث (١٧٢٠).

[5] شلبي، احمد، تاريخ التربية الإسلامية، ص ٤٤-٥٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث

التنمية البشرية في الإسلام

سيقوم الباحث في هذا المبحث بدراسة التنمية البشرية في الإسلام من خلال دراسة المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع، خاصة مفهوم التنمية والتفريق بينه وبين مفهوم النمو ودراسة مفهوم الموارد البشرية ومفهوم تنمية الموارد البشرية، ومحاولة تحديد وضبط هذه المفاهيم سواء في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

ويحاول الباحث أيضاً تحديد أهم أهداف تنمية الموارد البشرية في الإسلام من خلال دراسة الهدف الأساسي من وجود الإنسان في الكون، على اعتبار أن تحقيق أهداف التنمية البشرية في الإسلام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق أهداف وجود الإنسان في هذا الكون، فيقوم الإسلام بتنمية الموارد البشرية حتى يحقق الأهداف الرئيسية لوجود الإنسان في الأرض والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة أمور: تحقيق أهداف الاستخلاف وعمارة الكون، وتحقيق العبادة لله تعالى في الأرض، وتحقيق أداء الحقوق بين العباد، وسيتم دراستها في هذا المبحث.

وسيحاول الباحث استكمال هذه الدراسة من خلال بيان أهم الوسائل والأساليب التي يتم من خلالها تنمية الموارد البشرية في الإسلام، حيث وضع الإسلام أساساً وقواعد يتم من خلالها تنمية الموارد البشرية جسدياً وعقلياً وروحياً من خلال مجموعة من الأساليب والوسائل ودراسة التكامل والتوازن في هذه الأساليب والوسائل من خلال معالجتها لجميع جوانب الإنسان بما يحقق الأهداف المرجوة من وجود العنصر البشري في الكون.

المطلب الأول

مفهوم التنمية البشرية

يرى الباحث قبل الحديث عن مفهوم التنمية البشرية في الإسلام ومحاولة تحديد هذا المفهوم لابد من الحديث حول بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية والنمو والموارد البشرية وتنميتها كمدخل لدراسة هذا المطلب ليتم تحقيق المقصود من هذه الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: مفهوم التنمية

التنمية لغة: نما ينمو نمواً بمعنى زاد.[١]

أما مفهوم التنمية في الاصطلاح فهو من أكثر المفاهيم بعداً عن التحديد لعدة أسباب منها: التباين الأيديولوجي بين المفكرين الذين قاموا ببحث مفهوم التنمية، بالإضافة إلى اختلاف المكان والزمان بين المجتمعات وكثرة المصطلحات التي يتداخل مضمونها مع مضامين النمو الأخرى كالتقدم والتغير أو التي تتشابه معها لغويا كالنمو.[٢]

وعرف حسن عيد التنمية بأنها: ((عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد المتاحة له، مادية كانت أو بشرية بغية الوصول إلى حجم معين من التغيرات البنائية والوظيفية يكون له أثره في وصول المجتمع إلى قدر معين من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية)).[٣]

ومن المفيد في هذا الباب التفريق بين مفهوم التنمية وأكثر المفاهيم التصاقا به وهو مفهوم النمو نظراً لما يحدث من لبس بين المفهومين عند طرح القضايا المتعلقة بالتنمية للنقاش حيث يرى بعض الباحثين أن التنمية الاقتصادية هي ((مجموعة السياسات والإجراءات المقصودة والمخططة التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتي تقوم بأحداث تغيرات في هيكل الاقتصاد القومي، يقصد منها تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، يفيد منها غالبية أفراد المجتمع)).[٤]

أما النمو الاقتصادي فيقصد به: ((ترك التقدم الاقتصادي والاجتماعي للظروف الطبيعية، دون اتخاذ إجراءات مقصودة للتحكم فيه أو توجيهه، وما يترتب على هذا التقدم الطبيعي من زيادة في الدخل الحقيقي للفرد)).[٥]

---

[١] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة نمو، المجلد الرابع.

[٢] عثامنة، صلاح محمد، التنمية الشاملة ((مفاهيم ونماذج))، ص ١.

[٣] عيد، حسن، دراسات في التخطيط والتنمية، ص ٤٣.

[٤] نوفل، محمد نبيل، التعليم والتنمية الاقتصادية، ص ٥٥، ٥٦.

[٥] نوفل، محمد نبيل، المرجع السابق، ص ٥٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى بعض الباحثين أن مفهوم النمو يتعلق بالدول المتقدمة، أما التنمية فمتعلقة بالدول النامية نظراً لكون متطلبات النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة يمكن تحقيقها وإنجازها بسهولة، بينما تكون متطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية صعبة التحقيق.[1]

ونلاحظ أيضاً مما سبق ذكره أن التنمية عملية إدارية تحتاج إلى تخطيط ووضع سياسات، أما النمو فهو عملية تلقائية لا إرادية يرتبط بالظروف الطبيعية.

ويؤكد تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية هذا الفرق بين المفهومين حيث ينص: ((إن المسلم به عموماً هو أن التنمية ليست مرادفة لمجرد النمو ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساساً برفاهية الإنسان ومن هذه الاعتبارات ما هو ثقافي وما هو روحي وما هو مادي)).[2]

ونلاحظ عند البحث في مفهوم التنمية في الإسلام ما يلي:

أولاً: أن مفهوم التنمية الاقتصادية مفهوم حديث لا وجود له في الكتب والدراسات القديمة، أبان الحضارة الإسلامية الزاهرة.

ثانياً: أن الباحثين في موضوع التنمية الاقتصادية في الإسلام كانوا يقومون ببحث هذا الموضوع تحت عنوان "عمارة الأرض".

ثالثاً: تتميز النظرة الإسلامية للتنمية الاقتصادية بالشمول لجميع جوانب الحياة لا بل وتمتد إلى الحياة الآخرة وهذا لا يوجد في النظرة الاقتصادية الحديثة للتنمية.

ولذلك نجد أن خلاصة النظرة الإسلامية للتنمية هي عمارة الكون وفق شرع الله تعالى، وغايتها تحقيق أفضل مستوى معيشي للإنسان والوصول به إلى حد الرفاهية ليقوم هذا الإنسان بدوره في المجتمع وفق شرع الله تعالى.

---

[1] عثامنة، صلاح محمد، التنمية الشاملة "مفاهيم ونماذج"، ص ٣.

[2] سفر، محمود محمد، التنمية قضية، ص ١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: مفهوم تنمية الموارد البشرية

قبل الحديث عن تنمية الموارد البشرية من محاولة تحديد مفهوم واضح للموارد البشرية، حيث حاول بعض الباحثين وضع مفاهيم لتحديد المقصود بالموارد البشرية، حيث قال بعضهم: ((المورد البشري كل من كان، أو أمكن أن يكون مكاناً أو مصدراً للنفع، أو سبيلا للوصول إليه)).[1]

ويرى الباحث من خلال ما سبق أن المورد البشري هو ذلك الإنسان الذي يستطيع المساهمة في التنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد الطبيعية استغلالاً اقتصادياً مثمراً، ولديه القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تطوير المجتمع الذي يعيش فيه.

والمفاهيم السابقة للموارد البشرية لا تكاد تتعارض مع المفهوم الإسلامي للمورد البشري، بل أننا نجد بينهما اتفاقاً كبيراً في ذلك، حيث يعتبر الإسلام أن جميع أفراد المجتمع الإسلامي موارد بشرية فاعلة وقادرة على الإنتاج بعد أن يتم تنميتها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

أما مفهوم تنمية الموارد البشرية فيقصد به: استخدام أساليب ووسائل معينة في المجتمع لتحقيق أكبر عائد مرجو من مشاركته في عملية التنمية.

ومن ضمن هذه الوسائل والأساليب استخدام التعليم والثقافة وتوفير الخدمة الصحيحة والخدمات التقاعدية وتطور أنظمة النقل والإسكان والبنوك والتأمين وغيرها، والتي تقوم بتطوير القدرة الإنتاجية للفرد في المجتمع فيصبح الفرد المؤهل والمدرب أكثر قدرة وإمكانية على المساهمة في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني

أهداف التنمية البشرية

حاول الباحث في المطلب السابق تحديد المفاهيم الخاصة بالتنمية البشرية، واستكمالا للبحث في هذا الموضوع ودراسة أهداف التنمية البشرية في الإسلام، والحديث عن أهداف

---

[1] عبده، جمال محمد، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، ص ٢٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التنمية البشرية في الاقتصاد الوضعي قبل عرضها من ناحية إسلامية، ولذلك نستطيع القول أن الهدف الأساسي لتنمية الموارد البشرية هو: ((رفع مستوى إنتاجية الفرد العامل في المجتمع، للوصول إلى رفع مستوى دخل العامل ومن ثم تحسين مستوى معيشته وتحقيق الرضاء والرفاهية له ولمن حوله من أسرته)).[١]

أما أهداف التنمية البشرية في الإسلام فهي تمتد إلى جوانب أخرى من حياة الفرد المسلم، فالإسلام لا يعتبر الإنسان مجرد آلة يبحث عن وسائل زيادة إنتاجها وإنما ركز على التنمية الشاملة للفرد المسلم سواء كانت في الجانب الروحي أو الجسمي أو العقلي دون تحيز لجانب أو طغيان جانب على آخر.

ويرى الباحث أن أهداف التنمية البشرية في الإسلام تتلخص في ثلاثة أمور وهي: تحقيق الاستخلاف في الأرض، وتحقيق العبادة لله تعالى، وأداء حقوق العباد،[٢] وسيتم بحث هذه الأهداف في هذا المطلب بالتفصيل.

أولاً: تحقيق الاستخلاف

يعتبر الاستخلاف هدفاً رئيسياً لخلق الله تعالى للإنسان، وقبل الحديث عن تحقيق الاستخلاف كهدف من أهداف التنمية يرى الباحث أهمية توضيح مفهوم الاستخلاف.

الاستخلاف لغة: من استخلفته أي جعلته خليفة، وتكون بمعنى السلطان الأعظم، قال تعالى: ﴿يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق﴾.[٣] أو قد تكون بمعنى جاء بعده أي استخلاف قوم بعد قوم في الأرض، قال تعالى: ﴿وهو الذي جعلكم خلائف الأرض﴾.[٤]

---

[١] علاقي، مدني عبد القادر، تنمية القوى البشرية، ص ٢٨.

[٢] تم بحث بعض هذه الأهداف في كتاب "دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية". للدكتور جمال عبده مع الاختلاف في التقسيم وعدم بحثه في بعض الأهداف.

[٣] سورة ص، الآية (٢٦).

[٤] سورة الأنعام، الآية (١٦٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستخلاف اصطلاحاً: أن تتوالى الأمم على عمارة الكون أمة بعد أمة للانتفاع بما خلقه الله تعالى.[1]

والاستخلاف كما هو معلوم هو من أهم غايات خلق الله تعالى للإنسان وهو حق أعطاه الله تعالى لجميع البشر بغض النظر عن الدين والجنس واللون والإقليم، فكل من يسكن الأرض ويستخدم عقله لاستخراج ثمراتها والعمل من أجل إقامة حضارة فإنه يحقق الاستخلاف بمفهومه العام.

أما المسلم فلابد أن يقوم بواجب عمارة الأرض والعمل والبحث في هذا الكون وفق أوامر الله تعالى ومن خلال تطبيق شرعه عز وجل حتى يحقق الاستخلاف بمفهومه الخاص بالنسبة للمسلمين.

وحقيقة الاستخلاف هي أن ينتفع الإنسان بالأرض ويتصرف فيها من خلال استخدامه لعقله في العمل على استخراج كنوز الأرض وتطويرها، والانتفاع بها انتفاعا يحقق الفائدة له شخصياً ثم للمجتمع الإنساني بشكل عام.

أما أهم المبادئ التي وضعها الإسلام للاستخلاف فتنبع من نظرة الإسلام للاستخلاف وتتلخص في ما يلي:

أ. أن المالك الحقيقي للكون هو الله تعالى، والإنسان مستخلف في هذا الكون ولذلك لابد من قيامه بواجب الاستخلاف وفق أوامر من استخلفه وهو الله تعالى، قال تعالى: ﴿له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى﴾،[2] وقال تعالى: ﴿وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾.[3]

---

[1] الفيومي، احمد بن محمد، المصباح المنير، ج١، ص ١٩١-١٩٢.

[2] سورة طه، الآية (٦).

[3] سورة الجاثية، الآية (١٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. من مستلزمات الاستخلاف في الإسلام القيام بأوامر الله تعالى من خلال الإيمان بالله تعالى والتصديق برسالة محمد ﷺ وتطبيق القرآن الكريم والسنة النبوية والشرائع الإسلامية في حياة الأفراد. قال تعالى: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً﴾.[1]

ج. أن العمل هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستخلاف من خلال البحث في مكنونات هذا الكون ومحاولة استخراجها وتطويرها والاستفادة منها من خلال العمل، والأدلة الشرعية على وجوب العمل على القادر عليه كثيرة ومعلومة.

وبعد هذا العرض السريع للاستخلاف من حيث مفهومه وحقيقته ونظرة الإسلام له، واعتباره هدفاً من أهداف التنمية البشرية، حيث يعتبر العنصر الأساسي لتحقيق الاستخلاف هو المورد البشري ولذلك لابد من تأهيله وتدريبه ليقوم بهذا الواجب، ويتم هذا التدريب من خلال تعليم المسلم تلقي أوامر الله تعالى وتطبيقها فعلاً أو تركاً، وتوجيه إرادة الإنسان المسلم وحرية الاختيار التي منحها الله له نحو العمل الصالح الذي يحقق الفائدة للبشر في الدنيا والجزاء من الأجر يوم القيامة لفاعله.

---

[1] سورة النور، الآية (٥٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: تحقيق العبادة

تعتبر العبادة الهدف الأساسي للخلق، فهي غاية سامية وهدف كريم خلق الله عز وجل البشر من أجل تحقيقها، قال تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾.[1]

والعبادة لغة: الانقياد والخضوع.[2]

أما في الاصطلاح: فتأتي بمعنيين عام وخاص.[3]

المعنى العام: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال. كالصدق في الحديث وأداء الأمانة وحسن المعاملة والصبر على القضاء والشكر على النعم والتوكل وغيرها.

المعنى الخاص: القيام بأعمال خاصة أو الانتهاء عن أعمال خاصة بقصد رضى الله تعالى، كالصلاة والصيام والزكاة والحج وترك السرقة والزنا والخمر وغيرها.

ولذلك يجب أن تقوم تنمية الموارد البشرية على تحقيق هذا الهدف من خلال توجيه كل أنماط سلوك الإنسان لله بقصد مرضاته، سواء كانت هذه الأنماط من السلوك متعلقة بالفرد أو بالآخرين.[4]

---

[1] سورة الذاريات، الآية (٥٦).

[2] الفيومي، احمد بن محمد، المصباح المنير، ج٢، ص ٣٦.

[3] الزين، سميح عاطف، الإسلام وثقافة الإنسان، ص ٢٥.

[4] عبده، جمال محمد، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، ص ٢٤٤-٢٤٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: أداء الحقوق

والحقوق جمع حق، والحق في اللغة: خلاف الباطل، وحق الشيء إذا وجب وثبت.[1]

أما الحق في الاصطلاح فقد ورد مجموعة من المفاهيم نذكر منها:

- **الحق:** اختصاص يقر به الشرع سلطة على شيء، أو اقتضاء أداء من آخر تحقيقاً لمصلحة معينة.[2]

- **وعرفه آخرون بقولهم: الحق:** ما ثبت في الشرع للإنسان أو لله تعالى على الغير.[3]

ويوضح هذا المفهوم بقوله: الحق: كل مصلحة مختصة بصاحبها بإقرار الشارع واعترافه سواء كانت تلك المصلحة تتحقق بها منفعة مالية أو سواء أكانت تلك المنفعة متعلقة بالمال كحق الملكية أم متصلة بالنفس كحق الحضانة أم متعلقة بالنظام وشؤون الحكم والجماعة كالآمر بالمعروف والنهي عن المنكر أم متعلقاً بالمحافظة على الدين ونشره كالجهاد.[4]

وتشمل أداء الحقوق، أداء حقوق الله تعالى من عباده وطاعة والتزام واستخدام نعم الله لتحقيق مرضاته، وأداء حقوق العباد من حقوق مالية كالنفقات وحقوق عينية كحق الحضانة والرعاية وصلة الأرحام وبر الوالدين وغيرها.

وخلاصة ما سبق نلاحظ أن أهداف التنمية البشرية في الإسلام تكاد تكون محصورة بهذه الثلاثة أهداف المذكورة سابقاً وجميعها ترجع إلى الهدف الأساسي والغاية الرئيسية التي من أجلها خلق الله تعالى الإنسان وهي العبادة، ولتحقيق هذه الغاية لابد من تحقيق الاستخلاف الذي يقوم أساساً على أداء الحقوق.

---

[1] الفيومي، احمد بن محمد، المصباح المنير، ج١، ص ١٥٦.

[2] الدريني، فتحي، الحق ومدى سلطان الدولة في تقيده، ص ١٩٣.

[3] العمري، اسماعيل، الحق ونظرية التعسف في استعمال الحق في الشريعة والقانون، ص ٢٨.

[4] العمري، اسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثالث

أساليب ووسائل التنمية البشرية

حاول الباحث في المطلب السابق تحديد أهداف التنمية البشرية، وبين أن هذه الأهداف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالغاية الأساسية من خلق الإنسان، وسيحاول الباحث في هذا المطلب بيان أهم أساليب ووسائل التنمية البشرية.

وبما أن مدار البحث في التنمية البشرية هو البحث في الإنسان وتنميته لابد من الحديث قبل ذلك عن العناصر التي يتكون منها الإنسان وهي الجسم والعقل والروح، ومن ثم الحديث حول أساليب ووسائل تنمية هذه العناصر والتي تؤدي بمجموعها إلى تنمية الإنسان ومن ثم التنمية البشرية لتحقيق الأهداف سابقة الذكر.

أولاً: الجسم

جسم الإنسان هو الجانب المادي للإنسان ويمثل الأعضاء والأجهزة والحواس،[1] ويعتبر الإسلام من أكثر الأديان اهتماماً بالجسد حيث نهى عن كل مظهر من مظاهر الكسل والخمول والانقطاع للعبادة والتخلي عن الواجبات الحياتية، وحث المسلم على الاهتمام بالجسد لتحقيق الغاية التي من أجلها خلق الإنسان وهي الاستخلاف والقيام بواجب العبادة.

أما أهم الأساليب والوسائل التي وضعها الإسلام للمحافظة على الجسد وتنميته فتتلخص فيما يلي:

١. **الاهتمام بصحة الجسد من خلال عدة أمور:**

أ. **الطعام والشراب:** حيث أوجد الله تعالى لنا الطعام والشراب وهدف من ذلك أن تتغذى أجسامنا لتكون قوية صحيحة قادرة على القيام بالتكاليف الدينية والمهمات الدنيوية، وقد وردت كثير من الأدلة الشرعية في القرآن والسنة والتي تحث على الأكل والشرب والاعتدال في الأكل والشراب وتحريم المأكولات والمشروبات

---

[1] ...

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الضارة بالجسم أو العقل، ومنها: قال تعالى: ﴿وكلوا واشربوا﴾.[1] وقوله تعالى: ﴿يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين﴾.[2] وقوله تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم﴾.[3] وحث رسول الله ﷺ على الاعتدال في الأكل والشرب نظراً لما يسببه من أضرار بالصحة، فقال: ((ما ملأ أدمي وعاء شر من بطنه، بحسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه، فإن كان لا محاله، فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه)).[4]

ب. **التداوي:** يعتبر العلاج من الأمراض سواء في الجانب الوقائي أو الجانب العلاجي من الأمور التي اهتمت بها الشريعة الإسلامية وحثت عليها النصوص الشرعية وذلك للحفاظ على الجسم قوياً قادراً على القيام بأعباء المسؤوليات والمهمات.

وبين رسول الله ﷺ أن التداوي لا يتعارض مع الإيمان بالقدر والرضا به، فقد عاد رسول الله ﷺ رجلاً من الصحابة به جرح فقال: ((ادعوا له طبيب بني

---

[1] سورة الأعراف، الآية (٣١).

[2] سورة البقرة، الآية (١٦٨).

[3] سورة المائدة، الآية (٣).

[4] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، جامع الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فلان، قال: فدعوه، فجاء فقال: يا رسول الله ويغني الدواء شيئاً؟ فقال: سبحان الله وهل أنزل الله من داء في الأرض إلا جعل له شفاء)).[١]

٢. **نظافة الجسم والثياب:** حيث تعتبر النظافة من أهم الأمور الوقائية من الأمراض والاعتناء بالجسم والثياب، وقد وردت النصوص الشرعية التي حثت على الاهتمام بالنظافة ومنها قوله تعالى: ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾.[٢] وكذلك الأحاديث النبوية التي جاءت تحث على الاغتسال والتطيب وتقليم الأظافر وترجيل الشعر واستعمال السواك وغيرها.

٣. **تدريب الجسد:** حيث حثت الشريعة الإسلامية على تدريب الجسد بما يكفل له القوة والنشاط والقدرة على القيام بالعبادات والأعمال الدنيوية والجهاد ومواجهة الأعداء، وقد وردت في السنة النبوية الكثير من الأحاديث الشرعية التي تحث على التدريب لتحقيق القوة والنشاط، حيث أقر رسول الله ﷺ الحبشة عندما كانوا يتدربون على السلاح في المسجد،[٣] وحث الصحابة على التدريب على الرمي وأخبر بأنه لعبهم وغيرها.[٤]

ونلاحظ مما سبق ذكره أن هذه الأمور تساهم مساهمة كبيرة في الحفاظ على الجسد البشري قوياً قادراً على القيام بمهامه الدينية والدنيوية وتحقيق أهداف التنمية البشرية.

ثانياً: العقل

يشكل العقل أحد أهم مكونات الإنسان، والميزة الرئيسية والصفة الخاصة التي اتصف بها من دون المخلوقات حتى جعلته أرقى المخلوقات على الأرض.

---

[١] ابن حنبل، الإمام احمد، المسند، ج٥، ص ٣٧١.

[٢] سورة الأعراف، الآية (٣١).

[٣] ابن ماجه، السنن، ج٣، ص ٢٠٥.

[٤] الترمذي، السنن، ج٢، ص ٩٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

والعقل في اللغة: التدبر والفهم، وقال بعض العلماء: العقل: غريزة يتهيأ بها الإنسان إلى فهم الخطاب، والعاقل هو المدرك الحكيم.[١]

أما في الاصطلاح: فالعقل قوة يتمكن بها الإنسان من إدراك الحقائق والتمييز بين الأمور الحسنة والقبيحة واكتساب المعارف وهو يزداد قوة بالتجارب والتدريب.[٢]

ومن خلال العقل يستطيع الإنسان الإدراك والربط بين المعلومات السابقة والواقع من خلال استخدام الحواس، وأهم وسيلة لتنمية العقل هي العلم والتعليم وقد سبق للباحث أن بين مكانة العلم في الإسلام والنصوص الشرعية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية وحث على التعلم وبينت دور العلم في فهم الأحكام الشرعية والقيام بواجب العبادة والاستخلاف في هذه الأرض، وتحقيق أهداف التنمية البشرية في الإسلام.

ثالثاً: الروح

الروح لغة: هو النفس الناطقة المستعدة للبيان، وفهم الخطاب.[٣]

واصطلاحاً: السر الإلهي الذي تصير به المادة الآدمية كائناً حياً.[٤] وهي من الأمور الغيبية التي لا يعلم حقيقتها إلا الله، قال تعالى: ﴿ويسئلونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾.[٥]

---

[١] الفيومي، احمد بن محمد، المصباح المنير، ج٢، ص ٧٣-٧٥.

[٢] إبراهيم، محمد نظرة الإسلام إلى الإنسان ، ص ٣٦.

[٣] الفيومي، احمد بن محمد، مرجع سابق، ج١، ص ٢٦٣.

[٤] السالم، عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٨٢.

[٥] سورة الإسراء، الآية (٨٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتم استخدام وسائل وأساليب لتنمية الجانب الروحي للإنسان من أهمها:

أ. الإيمان بالله سبحانه وتعالى وتوحيده توحيد ربوبية والوهيـــة وتوحيـد الأسـماء والصفات، والتصديق بكل الجوانب الغيبية التي أخبر بها القرآن الكريـم والسـنة النبوية الصحيحة.

ب. توجيه العبادة لله تعالى: باعتبارها هي الرابط بين الإنسان وبيـن ربـه فـهي تساهم في سمو الجانب الروحي وتنميته.

وهكذا فقد قام الباحث في هذا المطلب بعرض أهم الأساليب والوسائل التـي تسـتخدم لتنمية الموارد البشرية، من خلال بيان أهم عناصر الإنسان وهي الجسم والعقل والروح ومـن ثم دراسة أهم الأمور التي تستخدم لتنمية وتطوير هذه العنـاصر بمـا يتفـق مـع الشـريعة الإسلامية ومن خلال تطبيق الأوامر الربانية الواردة في القرآن الكريم أو السنة النبوية.[1]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] وقد اتبعت في هذا المطلب التقسيم الوارد في كتاب جمال عبده "دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية" مع الاختلاف البسيط في استخدام لفظ الروح مكان لفظ النفس على اعتبار أنها بنفس المعنى عند كثير من العلماء.

الفصل الثالث

كلفة التعليم وتمويله ونفقاته

ويتكون من أربعة مباحث:

المبحث الأول

كلفة التعليم

المبحث الثاني

تمويل التعليم

المبحث الثالث

نفقات التعليم

المبحث الرابع

الإنفاق على التعليم في الاقتصاد الإسلامي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول

كلفة التعليم

(مفهومها، كيفية خفضها وزيادتها)

أن من أهم الأسباب التي دعت الاقتصاديين إلى الاهتمام بالتعليم ودراسته، ودراسة علاقته بالتنمية الاقتصادية، ودراسة أثر التعليم على النمو الاقتصادي هو التزايد الكبير في الإنفاق على التعليم خاصة في السنوات الأخيرة، وتزايد حصة مشاريع التعليم من الميزانية العامة للدول مقارنة مع غيرها من المشاريع الأخرى، وجاء ذلك كله نتيجة زيادة أعداد الطلبة بسبب النمو السكاني وزيادة الإقبال على التعليم مما أدى إلى التوسع في التعليم، ومن أجل ذلك لابد من دراسة نفقات التعليم وتحليل كلفة التعليم للاستفادة من ذلك في التخطيط التربوي المستقبلي.

ولما تقدم فإن البحث يرى أنه من الأهمية بمكان دراسة هذا الموضوع وهو كلفة التعليم ومحاولة توضيح مفهومها من خلال محاولة التوصل إلى مفهوم دقيق قدر الإمكان ودراسة ما قدمه الباحثون السابقون في هذا المجال، ومن ثم دراسة عناصر كلفة التعليم وأهم العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم، ودراسة أسباب زيادة التعليم وما هي الأساليب والوسائل لخفض تكلفة التعليم.

وسيتم دراسة هذا الموضوع في مطلبين، الأول يتطرق الباحث فيه للحديث حول مفهوم كلفة التعليم، والمطلب الثاني يتحدث فيه حول أسباب زيادة كلفة التعليم وأهم الوسائل والأساليب لخفضها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول

مفهوم كلفة التعليم

لابد قبل الحديث حول مفهوم كلفة التعليم من محاولة دراسة مفهوم الكلفة بشكل عام، ويقصد بها: مقياساً لمقدار الإنفاق النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة.[١]

أما مفهوم كلفة التعليم فهي: مجموع الإنفاق الذي يصرف على التربية بالإضافة إلى كلفة الفرصة البديلة.[٢] وتعني الفرصة البديلة (الضائعة). التدفق النقدي وكلفة العناصر الرأسمالية المخصصة للتعليم والتضحية التي يقدمها المجتمع بالاستغناء عن تلك القوة البشرية الموجهة نحو التعليم سواء الطلاب في سن الإنتاج أو المعلمون، والتضحية بأوقاتهم في سبيل تسيير العملية التعليمية أو ثمن الوقت أو ما اصطلح عليه بفترة الربح بالنسبة للطلاب ويتم تقييم هذه الكلفة عن طريق احتساب مجموع الدخل الذي يمكن أن يحققه الطالب فيما لو اتجه لسوق العمل بدل انخراطه في سلك التعليم.[٣]

وتشمل كلفة التعليم عدة أنواع للتكاليف:

١. **الكلفة الدورية (الجارية):** ويقصد بها النفقات المتكررة باستمرار،[٤]

وتشمل مرتبات المدرسين والإداريين، وأثمان الكتب والملابس ومصروفات الكهرباء والمياه والنقل والتأمين الصحي والاجتماعي، وأثمان المعدات والأجهزة، والمواد القابلة للاستهلاك كالقرطاسية والمواد المخبرية.

---

[١] حبيب، مصدق جميل، التعليم والتنمية الاقتصادية، ص ١٤١.

[٢] عبيدات، ذوقان، تخفيض كلفة التعليم، ص ٥.

[٣] وزارة التربية والتعليم في الأردن، مديرية التخطيط والبحث التربوي، التكلفة التعليمية للطالب، ص ١٣.

[٤] حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. **الكلفة الرأسمالية:** وتشمل ثمن الأرض التي تقام عليها المنشآت، والمباني، وأثمان الأجهزة والأدوات المعمرة.[١] وغيرها من الأمور التي يتم الاستفادة منها على مدى أطول من سنة مالية واحدة.[٢]

ويتم احتساب تكلفة الطالب من خلال تقسيم المصروفات على الطلبة ويمكن صياغتها بالشكل التالي:[٣]

$$\text{كلفة الطالب} = \frac{\text{المصروفات (على الطلبة في مرحلة ما)}}{\text{مجموع عدد الطلبة (في نفس المرحلة)}}$$

$$= \frac{\text{المصروفات الرأسمالية + المصروفات الجارية}}{\text{مجموع عدد الطلبة}}$$

٣. **كلفة الفرصة البديلة:** وهي الكلفة المترتبة عن التضحية في استخدام موارد اقتصادية معينة في مجال اقتصادي دون غيره،[٤] أما في المجال التربوي فيقصد فيها: الدخل الذي يضحى به بسبب إنفاق الموارد في القطاع التعليمي، لابد من توجيهها نحو مجالات أخرى.[٥] أو هي مقدار التضحية التي يقدمها المجتمع من خلال توجيه القوى البشرية في المجتمع نحو التعليم، بدلاً من توجيهها نحو سوق الإنتاج، وتضحية الطلبة والمعلمون بالربح الذي قد يتحقق لهم من العمل في مجالات أخرى غير التعليم، نظراً لتوجههم نحو التعليم.

---

[١] عمار، حامد، في اقتصاديات التعليم، ص ٩٧.

[٢] مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، تخطيط التعليم واقتصادياته، ص ١٧٨.

[٣] حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٧.

[٤] حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٥٠.

[٥] قضيب البان، غادة عبد القادر، قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم، ص ١٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما بالنسبة للمباني والمعدات والأجهزة فأن تكلفة الفرصة البديلة لـــها هـــو التضحيـــة بسعر بيعها أو تأجيرها في السوق.

وقد قام بعض الباحثين بتقسيمها إلى:

١. **الكلفة المباشرة:** ويقصد بها ما يقدم من مصروفات إلى قسم أو فصل فـــي التعليم الثانوي أو كلية أو قسم في التعليم الجامعي وتشمل: الأجـــور والمرتبـــات وثمن الأجهزة والوسائل التعليمية.[١]

٢. **الكلفة غير المباشرة:** وهي التي لا تخص جهة محددة بذاتها، ولا يقتصـــر الإنفاق فيها على مؤسسة تعليمية واحدة وإنما تشمل مجموعـــة مـــن المؤسســـات والمرافق كإنفاق إدارة الجامعة على مجموع الكليات.[٢]

المطلب الثاني

أسباب زيادة كلفة التعليم وكيفية خفضها

أشار كثير من الباحثين إلى أن كلفة التعليم في تزايد مستمر، بل أنها في تزايـــد كبـــير ومذهل خاصة في الدول النامية، وأصبح هذا التزايد من الأمور المهمـــة والمســيطرة علـــى التخطيط التربوي في مختلف دول العالم.

ويمكن بحث أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة كلفة التعليم والتي يمكن إجمالـــها بمـــا يلي:

١. الزيادة السكانية ولا سيما الناتجة عن زيادة المواليد، وقلة الوفيات، وما يصـــاحب ذلك من زيادة الضغط على التعليم، خاصة بعدما تبنت معظم دول العـــالم فكـــرة

---

[١] النوري، عبد الغني، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، ص ١٩٨.

[٢] حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التعليم الإلزامي المجاني في مراحل معينة، ومما يزيد أيضاً من الضغط السابق زيادة اقتناع الناس بالتعليم ورغبتهم فيه وإقبالهم عليه.[١]

٢. التطور النوعي لنظم التعليم والاهتمام بعوامل الجودة فيه، مثل: تحديث المناهج وتطويرها، تأهيل المعلمين وتدريبهم، إطالة اليوم الدراسي والعام الدراسي، استخدام وسائل تعليمية حديثة، وهذه كلها تستلزم نفقات باهظة.[٢]

٣. التوسع في التخصصات التطبيقية سواء في التعليم الثانوي أو التعليم العالي وما يرافق هذا التوسع من الحاجة إلى مختبرات وتجهيزات خاصة بكل فرع من هذه العلوم.

٤. زيادة الإقبال على التعليم العالي، مما يتطلب التوسع في المؤسسات التعليمية الموجودة أو إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الراغبين في الحصول على شهادات عليا.

٥. اتساع التربية وشمولها ميادين أوسع، كاتساع الميادين الملحقة بالتربية مثل: الخدمات الاجتماعية، الصحية، الترفيهية.[٣]

٦. وهناك مجموعة من العوامل الاقتصادية، وأهمها: ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة بعض العملات، وارتفاع المستوى العام للمرتبات، وغيرها من المصاريف الجارية والرأسمالية.[٤]

ونلاحظ مما سبق أن هذه العوامل تساهم مساهمة فعالة – مجتمعة أو متفرقة – في زيادة كلفة التعليم، مما سبب الكثير من الأزمات في الدول خاصة النامية منها لعدم قدرتها على توفير المستوى الملائم والمناسب للتعليم والذي يتناسب مع الإمكانيات المالية للدولة.

---

[١] عابدين، محمود عباس، علم اقتصاديات التعليم الحديث، ص ٥٧.

[٢] حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٣٤. وللمزيد أنظر: عابدين، محمود عباس، مرجع سابق، ص٥٨.

[٣] مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ١٧٨.

[٤] عابدين، محمود عباس، مرجع سابق، ص ٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولذلك أصبح موضوع خفض تكلفة التعليم موضوعا جديرا بالاهتمام ومجالا خصبا للعديد من الدراسات التربوية والاقتصادية، بل يعتبر هو الهدف الأساسي لدراسة كلفة التعليم أصلاً، والاستفادة من ذلك في التخطيط التربوي المستقبلي.

ومن المسائل التي تطرح نفسها دوماً في أي عملية إنتاجية الحصول على أكبر مردود ممكن، بأقل النفقات والموارد الممكنة، وزيادة الإنتاجية هدف من أهداف أي عمل، وهدف من أهداف العمل التربوي.[1]

ويتم محاولة خفض كلفة التعليم من خلال القيام بالإجراءات التالية:

١. **خفض تكلفة الإنفاق التعليمي:**[2] وتشمل على النوعين من الإنفاق واللواتي سبق الإشارة لها:

- **الإنفاق الجاري:** ويشمل نفقات الإدارة ونفقات التعليم، حيث تشكل رواتب المعلمين ما نسبته ٨٠% تقريباً من تلك النفقات ولا يمكن خفض الإنفاق الجاري عن طريق تخفيض رواتب المعلمين ولكن يمكن تخفيض الكلفة عن طريق: زيادة فاعلية المعلم وتوفير بعض الأساليب الفنية التي تزيد من ذلك، توفير الأجهزة والأدوات المدرسية وتحسين الكتاب المدرسي.[3]

أما بالنسبة لنفقات الإدارة فيتم تخفيضها من خلال زيادة المراقبة والمتابعة للعمل الإداري، ومعالجة الإهمال الإداري أن وجد، وإدخال الوسائل الحديثة لتنظيم العمل الإداري مثل: حوسبة السجلات والأضابير المالية والإدارية وسجلات العهدة.

- **الإنفاق الرأسمالي:** ويشمل نفقات الأراضي والأبنية المدرسية، ويتم خفض هذا الإنفاق من خلال: حسن اختيار موقع ومكان المدرسة وتوفير

---

[1] مرسي، منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ١٧٩.

[2] مرسي، محمد منير، وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ١٨٠.

[3] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٠٣-٢٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشروط الهندسية والتربوية الملائمة في البناء، وتنظيم الأبنيـــة وأشـــكالها وأقسامها وصفاتها.[1]

٢. **الاهتمام بمحتوى التعليم:** ويتم ذلك من خلال تطويـــر المنـــاهج والكتـــب المدرسية، ووضع خطط للدراسة وللإدارة التربوية، واستخدام الوسائل التعليميـــة الحديثة كالتعليم عن طريق الإذاعة والتلفاز والسينما وأجهزة الحاسوب أو تطويـــر هذا الاستخدام إن وجد حتى نصل للاستخدام الأمثل لهذه الأجهزة والأدوات والذي يحقق الغاية المرجوة منه ضمن أقل التكاليف الممكنة.

٣. **معالجة مشكلة الإهدار المدرسي:** والذي يظهر في الرسوب والتسرب، وهو يؤدي إلى زيادة نفقات التعليم زيادة واضحة، والتغلب على هذه المشـــكلة وحلـــها يحقق وفراً كبيراً في هذه النفقات.[2]

٤. **ربط التربيـة بالحاجات التنموية للمجتمع في الجانب الاقتصادي والاجتماعي** ويكون ذلك عن طريق تكييف التعليم تكييفاً دقيقاً مع تلك الحاجـــات من خلال تعديل المناهج والعناية بالتعليم الفني والمهني،[3] والتوسع بـــهما وفـــق الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، واختيار نوعية التعليم الفني الذي يناسب بيئـــة المدرسة المحيطة بها، كالتوسع بالتعليم الزراعي في البيئة الزراعية، والتوسع فـــي التعليم الصناعي في البيئة الصناعية، والتوسع في التعليم الصنـــاعي فـــي البيئـــة الصناعية، والتوسع بالتعليم التجاري في البيئة التجارية، والتوســـع فـــي التعليـــم الفندقي في البيئة السياحية وهكذا.

---

[1] مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ١٨٠-١٨١.

[2] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

[3] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويلاحظ الباحث مما سبق أن تخفيض كلفة التعليم لا يكون من خلال تخفيض المبـــالغ المرصودة للعملية التربوية، ولكن من خلال الاستخدام الأمثل لهذه المبالغ لتحقيق أعلى عـــائد ممكن من هذه النفقات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني

تمويل التعليم

أن توفير الأموال اللازمة لتغطية حاجة التعليم أو التوسع فيه تعتبر من أكبر المشكلات التي تواجه المخططين التربويين وتحد من آمال وتطلعات الشعوب والدول الخاصة بالجانب التعليمي والتربوي، ولذلك نشهد في كثير من دول العالم تدفقاً في التوسع التعليمي وتأجيل لبعض المشاريع، ولذلك تحاول جميع دول العالم البحث عن مصادر للأموال اللازمة التمويل العمليات التربوية والتعليمية بهدف تغطية جميع نفقات التعليم (مباني، أجهزة، رواتب...) من خلال استخدام جميع الطرق المتاحة أمام الدولة لتوفير هذه الأموال من أجل تنفيذ الخطط التربوية.

وتختلف مخصصات التعليم بالطبع من بلد لآخر حسب إمكانياته المالية وإن كانت تمثل بالنسبة للدول النامية جزءاً كبيراً من ميزانيتها القومية مع صغر هذه الميزانية نسبياً وتوالي المطالب العاجلة الملحة عليها والمعادلة الصعبة لهذه الدول هي كيف تحقق أكبر توسع ممكن في التعليم بالأموال المحدودة المتاحة.[1]

ولذلك سيحاول الباحث في هذا المبحث دراسة أهم مصادر تمويل التعليم في العالم، ومحاولة دراسة أهم المؤشرات التمويلية للدلالة على الجهد التعليمي ومدى كفاءة هذا الجهد.

---

[1] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول

مصادر تمويل التعليم

تقسم مصادر التمويل إلى:

أولاً: المصادر الحكومية

وهي التي تقدمها الدولة مباشرة إلى التعليم أو تكون سبباً في الحصول عليها من أجل تمويل التعليم وتقسم إلى:

١. **الميزانية المخصصة للتعليم:** وهي عبارة عن تخصيص مبلغ من المال من ميزانية الدولة للإنفاق منه على التعليم، وترتبط هذه المخصصات بالدخل القومي والميزانية العامة للدولة.[١]

٢. **الضرائب:** وهي مبالغ من المال تفرضها الدولة على رعاياها أما على الأشخاص أو العقارات، أو المنتجات، أو الخدمات.

وهنالك تباين واضح بين مختلف البلدان بالنسبة لتوزيع العبء الضريبي يعتمد على النظام السياسي والاقتصادي والإداري للدولة.[٢]

٣. **القروض:** وهي مصادر غير دورية تعتمد عليها الدولة عند القيام بإنشاء مشاريع تعليمية جديدة، أو صيانة وتجهيز مشاريع تعليمية قائمة.

وقد أصبحت مصدراً كبيراً في التمويل العام، ولا سيما بعد تغير النظرة حول دور التعليم وطبيعته وكونه استثماراً للأموال وليس استهلاكاً لها.[٣] ولهذا ففي وسع الدولة أن تلجأ إلى القروض من أجل توفير نفقاتها لأن هذه القروض التي تستثمر فيها تعطي ثمراتها أضعافاً

---

[١] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

[٢] حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٧٠.

[٣] حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٧٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مضاعفة وتزيد من الثروة القومية كأي مشروع إنتاجي آخر بل أكثر من أي مشروع إنتـــاجي آخر.[1]

ثانياً: المصادر الخاصة: وتشمل ما يلي:

١. **الأقساط:** وهي مبالغ من المال يدفعها الأهالي للمؤسسات التعليمية الخاصة نظـير قيامها بعملية تعليم أبنائهم،وتختلف باختلاف المؤسسات والمرحلة التعليمية ونـــوع التعليم وإمكانيات السكان، ولا يطالب أحد من السكان بدفع هـــذه الأقســاط إلا إذا كان منتفعاً من خدمة التعليم.

٢. **التمويل الذاتي:** حيث تقوم بعض المؤسسات التعليمية بتمويل نفسها بنفسها مـــن خلال الإنتاج وبيع هذا الإنتاج للمجتمع المحلي، وخاصة فـــي مؤسســات التعليـم الفني والمهني، أو من خلال إقامة المعارض والمهرجانات والحفـــلات وتحقيـق عوائد مالية من خلالها، وتمويل هذه المؤسسات إما كلياً أو جزئياً.

ثالثاً: مصادر أخرى: وتشمل ما يلي:

١. المساعدات الخارجية والمنح سواء كانت فنية أو مالية.

٢. المساعدات التي يقدمها الأهالي (كتقديم الأرض، أو جمع التبرعات أو أن يتولـــوا بنائها بأنفسهم).

٣. الاستثمار: كأن تتولى شركات معينة استثمار أموالها عن طريق التعليـــم، كتقديـم القروض للطلبة مقابل تسديدها بعد تعينهم وبفائدة محددة.[2]

---

[1] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢١٣.

[2] حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٧٤-١٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني

معايير تقييم نظام التمويل التربوي

إن الكفاءة الإنتاجية لكل نوع من أنواع النشاط التعليمي هي المعيار الاقتصادي للتعليم ولكن هناك بجانب هذا المعيار معايير أخرى لا تقل أهمية عن ذلك المعيار مثل المعايير القومية والاجتماعية.[1]

ومن أشهر هذه المعايير:[2]

١. **كفاية التمويل:** حيث كانت الكفاية تعرف بدلالة النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي المخصصة للتعليم، وكانت نسبة (٨%) غالباً هي المناسبة، أما إذا كانت نسبت حصة التعليم إلى ميزانية الحكومة المركزية، فأن النسبة المناسبة هي في حدود (٢٠%).

وقد وجهت عدة انتقادات لهذا المقياس، لأنه أهمل بعض مصادر تمويل التعليم مثل: أقساط التعليم الخاص والهبات والمعونات وتبرعات الأهالي فضلاً عن إغفاله للتباين الكبير بين حجم الناتج القومي الإجمالي والميزانية المركزية ولهذا كان لابد من تطوير هذا المقياس وإيجاد مقاييس جديدة أكثر قبول لكفاية التمويل وأن تكون أقرب إلى مخرجات الأنظمة التربوية وأهدافها، ومن هذه المقاييس:

- نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي بالقياس للفئة العمرية المناظرة.
- درجة التوازن في الفرص التعليمية بين الذكور والإناث.
- نسبة التسجيل في التعليم الثانوي والعالي.
- معدل تعليم الكبار.

٢. **كفاءة توزيع الموارد التربوية:** ترتبط الكفاءة بالتوزيع والاستخلاص الأمثل للموارد المتاحة من أجل تحقيق اكبر قدر من الأهداف المرجوة، ويتم قياس

---

[1] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢١٥.

[2] عابدين، محمود عباس، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٧، بتصرف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكفاءة من خلال عدة مقاييس منها: (الكلفة – المنفعة) و(الكلفة – الفعالية)، ويمكن التعبير عن المدخلات (الكلفة) والمخرجات (المنفعة) بصورة نقدية، واستخدام مقياس (الكلفة – الفعالية) في حالة عدم التمكن من التعبير عن المخرجات بصورة نقدية.

٣. **مدى عدالة توزيع الموارد التربوية:** ويقصد بالعدالة: كيفية توزيع عبء تمويل التعليم بين المجموعات المختلفة في المجتمع، ومحاولة إيجاد وضع أقرب إلى العدالة بين الدولة والأفراد في استفادتهم من التعليم، وكذلك بين فئات المجتمع وإرجائه المختلفة وبخاصة الأغنياء والفقراء والريف والحضر.

ولا يشكل هذا الأمر قضية مهمة في الدول التي تقدم تعليما مجانيا وخاصة في مرحلة التعليم المدرسي ما قبل الجامعي إذا كان إلزاميا، وتبقى دائرتها ضمن إطار التعليم العالي.

ونلاحظ أن بعض الباحثين قد تطرقوا لمجموعة أخرى من المعايير منها:

- توزيع ميزانية التعليم على المراحل والمستويات والأنواع المختلفة (كالتعليم الثانوي والأساسي، والجامعي، وأنواع التعليم الفني والمهني والأكاديمي).[١]
- بعض الأمور والقضايا المتصلة بالخريجين كقضية البطالة، وتوظيف الخريجين وفق ميولهم ورغباتهم وتخصصاتهم.[٢]
- أنشطة التدريس ومعدلاته (معدل نصيب المدرس من التلاميذ في الفصل الواحد، معدل نصيب المدرسة من الفصول، طرق التدريس المناسبة).[٣]

---

[١] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢١٧.

[٢] عمار، حامد، مرجع سابق، ص ٨٥-٩٠.

[٣] مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث

نفقات التعليم

يعتبر البحث في نفقات التعليم من المسائل المهمة في علم اقتصاديات التعليم، نظراً للتزايد الكبير بالاهتمام بالتعليم والإنفاق عليه، حيث ازداد حجم الإنفاق على التعليم مع تزايد أعداد الطلبة والراغبين في الحصول على مستوى تعليمي جيد.

ومع أننا لاحظنا أن التمويل كان من المشاكل الكبيرة التي يعاني منها أي نظام تعليمي في العالم وتقف غالبا عقبة في طريق تنفيذ الكثير من الخطط التربوية إلا أن بعض الباحثين اعتبر أن قضية نفقات التعليم تمثل جزءاً كبيراً من هذه المشكلة وهي العجز عن تنفيذ الخطط التربوية حيث يقول بعضهم: ((غير أن أزمة التعليم في البلدان العربية ليست كلها أزمة حاجة إلى مصادر تمويل جديدة وإنما جزء كبير من هذه الأزمة يتمثل في أن الإنفاق الحالي على التعليم فيه إهدار كبير وسوء تصريف للمال أو عجز عن حسن استثماره)).[1]

ولذلك يرى الباحث أنه من الأهمية بمكان دراسة نفقات التعليم من حيث أهميتها والأهداف المرجو تحقيقها من دراستها وكيفية تقدير نفقات التعليم والأسس التي يعتمد عليها في تقديرها، ومحاولة دراسة أهم الطرق للتنبؤ بنفقات التعليم ليتم التخطيط وفق أسس صحيحة وقواعد وإمكانيات واضحة، ومن ثم دراسة أهم العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم.

ويلاحظ الباحث أن هناك تداخلاً في دراسة نفقات التعليم وكلفة التعليم حيث أن كلفة التعليم تمثل المقدار الواجب إنفاقه من المال في مجال التعليم، ولذلك لابد من الترابط في دراسة هذين الفرعين من علم اقتصاديات التعليم.

---

[1] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ١٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول

أهميتها والهدف من دراستها

تظهر أهمية نفقات التعليم من خلال قياسها وبيان نسبتها من الموازنة العامة أو الدخل القومي، وقياس نسبة الإنفاق على التعليم ومقارنة هذا الإنفاق بنسبة الإنفاق على المشاريع الأخرى.

وقد تزايد الاهتمام بالتعليم والإنفاق عليه خلال الفترة التي تلت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة استمرار التوسع في التعليم، وزيادة أعداد المقبولين على شتى المستويات والمراحل،[1] ولذلك لابد من دراسة نفقات التعليم لأنها تعطينا فكرة عن إمكانية تحقيق الخطط التربوية والتعليمية، وتحقيق أهداف التعليم.

ونظرا للاعتماد الكبير في ميزانية التعليم على الميزانية العامة للدولة، كان لابد من دراسة نفقات التعليم حتى يتم توفير هذه النفقات من الميزانية العامة للدولة، كون الدولة مسؤولة عن توفير المال إلى قطاعات كثيرة في المجتمع من قطاع صحي أو أمني أو اجتماعي أو غيرها. ((وعلى أي حكومة رشيدة أن توزع ميزانيتها على جميع هذه الخدمات بصورة عادلة بحيث تحقق أقصى درجة ممكنة من النمو الاقتصادي والاجتماعي)).[2]

أما أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال دراسة نفقات التعليم فتتمثل بما يلي:

أولاً: إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة.

ثانياً: توزيع الموارد المتاحة توزيعا عادلا ومنطقيا بين المستويات التعليمية المختلفة بأجهزتها المختلفة.

---

[1] قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ٨٩.

[2] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ١٧٣.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ثالثاً: التأكد من أن الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات المحددة.[1]

رابعاً: تعطي مؤشرا مهما لصانعي القرار في الدولة حول نسبة النفقات التعليمية من الميزانية العامة للدولة، حتى يستطيعوا توفير هذه النفقات في الأوقات اللازمة لضمان تنفيذ الخطط التربوية.

ويرى الباحث مما سبق أهمية دراسة نفقات التعليم نظرا لما تمثله من مؤشر على مقدار الطلب على التعليم في الدولة، ومقدار ما يخصص من الميزانية العامة للدولة للإنفاق على التعليم، ليقوم الجهاز التعليمي والمخطط التربوي بتنفيذ الخطط الموضوعة في الوقت المحدد لها وتحقيق الغايات المرجوة من تطبيق هذه الخطط.

المطلب الثاني

أسس تقدير نفقات التعليم

أولاً: ميزانية الدولة

حيث يتم قياس نسبة ما ينفق على التعليم إلى الميزانية العامة للدولة، حيث يتم أخذ متوسط لما يتم إنفاقه من ميزانية الدولة على التعليم ومن ثم قياس نسبة ما ينفق على التعليم إلى الميزانية العامة للدولة، ولذلك يستفيد واضعوا الميزانية وأصحاب القرار من تقدير نفقات التعليم فيقوموا بتحديد نسبة من الموازنة العامة للتعليم تفي بحاجات هذا القطاع وتحقق رغبات المخطط التربوي في تنفيذ خططه.

---

[1] الأهداف من (١-٣) مرسي، محمد منير مرسي وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص١٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: الدخل القومي

يعتبر الدخل القومي مقياسا أكثر ملائمة في تقدير مصروفات التعليم عن تطور ميزانية الدولة،[1] نظرا للارتباط الكبير بين التعليم ودخل الفرد، فكلما ارتفع الدخل أو مستوى المعيشة كلما زاد الطلب على التعليم وزاد الاستعداد لدى الأفراد للحصول على شهادات عليا وقضاء سنوات أكثر في التعليم، وزيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة قدرة الدولة على تخصيص جزء أكبر من ميزانيتها للتعليم.

ثالثاً: الحاجة للقوى العاملة

يعتبر الهدف الأساسي من التعليم هو تخريج أفراد قادرين على العمل ضمن تخصصاتهم المدربين عليها، وتوفير القوى العاملة هو هدف أساسي لأي نظام تربوي وتعليمي، ولابد من ربط السياسات التعليمية بحاجات النمو الاقتصادي، لأن ذلك يؤدي إلى ضياع الموارد الاقتصادية والإنفاق على قطاعات تربوية لا تحقق عائداً اقتصاديا في المستقبل.

ومن ثم القيام بدراسة السوق ومحاولة التنبؤ بالحاجات من القوى العاملة ومن ثم توجيه النظام التربوي لتغطية هذه التخصصات المطلوبة وعمل تقديرات لنفقات التعليم في هذه التخصصات وعلى طول سنوات الخطة المراد تنفيذها.

---

[1] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ١٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثالث

التنبؤ بنفقات التعليم

للتنبؤ بنفقات التعليم سلك الباحثون عدة طرق منها:

الطريقة الأولى: تكلفة الطالب: حيث يتم احتساب كلفة الطالب من خلال تقسيم النفقات الجارية على عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم في سنة معينة ومن ثم احتساب الأعداد المتوقعة للالتحاق بالتعليم في السنوات القادمة وضرب تكلفة الطالب بالعدد المتوقع فيعطينا نفقات التعليم المتوقعة في السنوات القادمة.

وللحصول على تنبؤ أكثر دقة يتم احتساب نفقات التعليم لكل نوع من التعليم أو مرحلة على حدة ثم الحصول على متوسط لهذه التكلفة لبيان النفقات في المستقبل.[1]

الطريقة الثانية: كلفة الأجور والرواتب: نظراً لأن الرواتب والأجور تمثل حوالي ٨٠% من النفقات الجارية للتعليم، فإنها تعتبر مقياساً جيداً للتنبؤ بنفقات التعليم من خلال: التنبؤ بعدد المدرسين الذين تحتاجهم العملية التربوية في المستقبل وضرب هذا العدد بالرواتب المتوقعة لهم فيتم بعد ذلك الحصول على تنبؤ بمقدار الرواتب التي يحتاجها المدرسون في المستقبل.

المطلب الرابع

العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم

ويرى الباحث أن العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام:

---

[1] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ١٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القسم الأول: عوامل اجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

١. زيادة عدد السكان وخاصة ارتفاع نسبة الشباب والأطفال في سن التعليم.

٢. زيادة الاهتمام بالتعليم وخاصة التعليم العالي والتقني وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى تغطية نفقات هذه الأنواع من التعليم المكلفة نسبيا.

القسم الثاني: العوامل الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

١. انخفاض قيمة النقود، ويعتبر هذا من الأسباب الاقتصادية النقدية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم.[١]

٢. المستوى العام للدخل القومي، ومستوى دخل الأفراد.[٢]

القسم الثالث: العوامل التربوية: وتتمثل فيما يلي:

١. زيادة عدد المعلمين وارتفاع أجورهم نسبيا.

٢. عدد التلاميذ بالنسبة لعدد المعلمين ونصاب المعلمين من الحصص.

٣. حجم الإهدار الذي يرجع في غالبية الحالات إلى عوامل الرسوب والتسرب.[٣]

ومن أشهر الذين اهتموا بدراسة نفقات التعليم وتطورها في عدد من البلدان خلال عدد من السنوات، الباحث الألماني فريدريك إيدنج رأس المدرسة الألمانية التي عنيت باقتصاديات التعليم.[٤]

---

[١] قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ٩٢-٩٤.

[٢] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ١٨٧.

[٣] قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ٩٤.

[٤] قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الرابع

الإنفاق على التعليم في الاقتصاد الإسلامي

سيقوم الباحث في هذا المبحث بدراسة الإنفاق على التمويل وتمويله في الاقتصاد الإسلامي من خلال دراسة الحضارة الإسلامية ونظم تمويل التعليم والإنفاق عليه وما يتعلق بهذه المسائل، ومحاولة بيان مصادر الإنفاق على التعليم وتمويله في تلك الفترة التاريخية.

وقبل الدخول على الموضوع الرئيسي في هذا المبحث وهو الإنفاق على التعليم، لابد من دراسة المؤسسات التعليمية والثقافية في الحضارة الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها وأهميتها والأسباب الموجبة لإنشاء مثل هذه المؤسسات.

ومن ثم القيام بعرض تاريخي لمصادر تمويل التعليم في الحضارة الإسلامية ودراسة التمويل من حيث مصادره وأقسامه ودور الدولة في تمويل التعليم في تلك الفترة، ثم دراسة نفقات التعليم في تلك الفترة وعلى ماذا تشمل هذه النفقات.

ومحاولة تقديم صيغ عملية وعلمية لمعالجة بعض المشاكل التي تقع فيها النظم التربوية الحديثة وتتعرض لها، خاصة مشكلة ضبط نفقات التعليم والبحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول

المؤسسات التعليمية والثقافية في الحضارة الإسلامية

لقد تنوعت المؤسسات التعليمية والثقافية وتطورت تبعا للتطور الحضارة للأمة الإسلامية مرتبطة ارتباطاً أساسيا بزيادة الطلب على التعليم لعدة أسباب لعل من أهمها: مكانة العلم في الإسلام واعتباره بابا من أبواب الحصول على الأجر وكونه فريضة على القادرين على تلقي العلم في الإسلام، بالإضافة إلى ازدياد أعداد الداخلين في الإسلام والراغبين بتعلم علوم الدين واللغة العربية والقرآن الكريم، ولهذه الأسباب ولغيرها تطورت المؤسسات التعليمية حتى بلغت مكانة عالية مشهود لها في التاريخ الإنساني، بل أن بعض المؤسسات

التعليمية لم تكن معروفة قبل الإسلام، وللمسلمين الفضل في استحداثها وتطويرها حتى استفادت منها كل أمم الأرض في الوقت الحاضر.

وبدأت نشأة المؤسسات التعليمية منذ اللحظة الأولى البداية تأسيس الدولة الإسلامية في مدينة رسول الله ﷺ وتمثلت في تلك الفترة بالمسجد، الذي كان يعتبر نواة مؤسسات الدولة بشكل عام، فمنه خرجت كل المؤسسات الحضارية وتطورت عن ذلك النموذج المبدئي الذي وضعه رسول الله ﷺ، وتلقاه المسلمون بالقبول والتطوير والتحديث تبعاً لمصلحة الأمة.

أما المؤسسات التعليمية والثقافية في الحضارة الإسلامية فتمثلت فيما يلي:

أولاً: المسجد

يعتبر المسجد أول بناء يقام في تاريخ الدولة الإسلامية، حيث أقام رسول الله ﷺ مسجده في المدينة المنورة لما قدمها في الهجرة النبوية، وأخذ أرض المربد وساهم في بناء المسجد ليكون قدوة للصحابة من المهاجرين والأنصار في بناء المسجد والعمل والنشاط.

وبعد الانتهاء من بناء مسجد رسول الله ﷺ بدأ ﷺ بتعليم الناس، وعقد حلقات العلم والاجتماع لتدارس القرآن الكريم، وسماع الحديث النبوي الشريف من رسول الله ﷺ.

وكثرت بعد ذلك المساجد وزاد انتشارها بتوسع الإسلام، وأصبح من المتبع أن يبنى مسجداً أو أكثر في كل مكان فتحه المسلمون، أو في كل قرية أو مدينة أسسوها.[1]

وكان المسجد هو النواة الأولى للمدرسة، فلم يكن مكان عبادة فحسب بل كان مدرسة يتعلم فيها المسلمون القراءة والكتابة وعلم الشريعة وفروع العلوم المختلفة.[2] ومن أشهر المساجد التي ضمت حلقات للعلم وكانت تمثل مراكز علمية متميزة في عصورها: جامع المنصور في بغداد والجامع الأموي في دمشق وجامع عمرو بن العاص في مصر.[3]

---

[1] شلبي، احمد، تاريخ التربية الإسلامية، ص ١٠٤.

[2] السباعي، مصطفى، من روائع حضارتنا، ص ٢٠٥-٢٠٦.

[3] شلبي، احمد، مرجع سابق، ص ١٠٦-١١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالإضافة إلى المساجد الكبرى التي تحولت في وقت لاحق إلى جامعات ومنها: الأزهر في القاهرة، والقرويين بفاس وغيرها.[١]

ومع كل هذا التطور الحضاري في مجال المؤسسات التعليمية في وقتنا الحاضر إلا أنه لا زال للمسجد مكانة علمية جيدة، ويكفي أن فيه درسًا إجباريًا في علوم الشريعة يتمثل في خطبة الجمعة.

ثانياً: الكتاب

وهو عبارة عن مكان يخصص لتعليم الأطفال ويكون عادة بجوار المسجد، واعتبر بعض الباحثين أن نشأة الكتاب كانت قبل الإسلام،[٢] ولكنها كانت قليلة العدد، وكثرت بعد الإسلام لعدة أسباب من أهمها كثرت التوجه لطلب العلم خاصة عند صغار السن، بالإضافة إلى ما يسببونه من أذى للمساجد واشغال للمصلين عن صلاتهم، فتم عزل هؤلاء الأطفال في مكان خاص أطلق عليه لفظ كتاب وجمعه كتاتيب.

وخصص الكتاب لتعليم القراءة والكتابة والقرآن وشيء من علوم العربية والرياضة، وكان الكتاب يشبه المدرسة الابتدائية في عصرنا الحاضر، وكان من الكثير بحيث عد ابن حوقل ثلاثمائة كتاب في مدينة واحدة من مدن صقلية، وكان من الاتساع أحيانًا بحيث يضم الكتاب الواحد مئات وآلافًا من الطلاب.[٣]

ثالثاً: المدرسة

نظرًا لما شهدته الحضارة الإسلامية من تطور كبير في مجال العلم والمعرفة وما رفاق ذلك التطور من ازدياد أعداد المشتغلين بالعلم والبحث العلمي، ظهرت الحاجة إلى إنشاء مراكز تعليمية مستقلة تستوعب الأعداد الكبيرة للطلبة، وتلبي الحاجة في وجود أماكن

---

[١] الجمبلاطي، علي وأبو الفتوح التوانسي، دراسات مقارنة في التربية الإسلامية، ص ١٨-٢١.

[٢] شلبي، احمد، مرجع سابق، ص ٤٤.

[٣] السباعي، مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متخصصة تستوعب التوسع بتدريس المواد العلمية ويكون هناك مجال أكبر للنقاش والحوار بدلاً من اشغال المصلين في المساجد.

ولهذا ظهرت المدارس في الحضارة الإسلامية، وأول ما ظهرت في القرن الرابع الهجري، وأول مدرسة كانت قد بنيت في نيسابور وهي المدرسة البيهقية، ثم بنى بعض الغزنويون بعض المدارس في مملكتهم.[١]

ثم توسع إنشاء المدارس خاصة في عصر الوزير السلجوقي نظام الملك والتي عرفت بالمدارس النظامية وانتشرت بشكل كبير في الأراضي التي كانت تخضع لحكم السلاجقة، وكان الهدف الأساسي من إنشائها هو محاربة المذهب الشيعي ونشر الوعي بين الناس الذين كانوا قريبي عهد بحكم الشيعة.[٢] وبعد ذلك جاء نور الدين زنكي وبدأ بإنشاء المدارس في بلاد الشام وهو أول من بنى مدرسة في دمشق، وجاء من بعده الأيوبيين ونشروا المدارس في بلاد الشام ومصر.[٣]

وكانت المدارس تحتوي على قاعات للدرس والمطالعة، وقسم داخلي للنوم للطلبة من الأماكن البعيدة، ومسجداً وقاعة للطعام ومطبع ومكتبة وغرفة للمدرسين، وبيت خاص يسكنه رئيس المدرسين وعائلته، ومن أشهر هذه المدارس المدرسة النورية في دمشق.[٤]

رابعاً: الجامعات

تعتبر الجامعات تطوراً للمدارس، نظراً لما شهدته الحضارة الإسلامية من توسع في مجال التخصصات العلمية، والجامعات الإسلامية هي بالأصل جوامع كبيرة أصبحت لها مكانة خاصة في تدريس العلوم بمختلف تخصصاتها، ويقال أن (يعقوب بن كلس) وزير العزيز بالله الفاطمي هو أول من فكر في تحويل الأزهر إلى جامعة كبرى،[٥] ثم لما جاء الأيوبيون مكان

---

[١] المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج٣، ص ٣١٤.

[٢] العمري، عبد الله سعد، تاريخ العلم عند العرب، ص ٢٤-٢٥.

[٣] شلبي، احمد، مرجع سابق، ص ١١٦-١١٧.

[٤] السباعي، مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٠٦-٢٠٨.

[٥] الجمبلاوي، علي وأبو الفتوح التوانسي، مرجع سابق، ص ٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفاطميين طوروا الأزهر ولم يجعلوا الدراسة فيه مقصورة على علوم الدين وإنما كانت تدرس بجانبها العلوم الطبيعية والتطبيقية.

ومن ثم انتشرت الجامعات في العالم الإسلامي فظهر القرويين بفاس والمستنصرية ببغداد والزيتونة بتونس بالإضافة إلى الجامعات الأخرى التي ظهرت في الأندلس.

خامساً: مجالس العلماء

وهي مجالس خاصة كانت تعقد في بيوت الخلفاء أو الأمراء أو الأغنياء أو العلماء، يلتقي فيها العلماء والأدباء والشعراء الفلاسفة، يطرحون القضايا، ويتناقشون بها ويتناظرون ويتحاورن، وهي مجالس خاصة لا يحضرها إلا فئة معينة، ومن أشهر هذه المجالس: مجلس الرشيد والمأمون والخلفاء العباسيين والحاكم الفاطمي والحاكم الأموي في الأندلس.[١] [٢]

وهذا بالإضافة إلى بعض المؤسسات الأخرى الأقل نشاطاً، المؤسسات سابقة الذكر مثل: المكتبات، وحوانيت الوراقين والزوايا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني

الإنفاق على التعليم في الاقتصاد الإسلامي

أولاً: نفقات التعليم في الحضارة الإسلامية

لم يكن للتعليم في القرون الأولى للإسلام نفقات تذكر، ويرجع ذلك إلى سببين اثنين:

أ. مثل المسجد المؤسسة العلمية الوحيدة لتلقي العلم في تلك الفترة ولم يكن يحتاج إلى نفقات للتعليم خاصة، كونه أنشأ من أجل غاية أخرى أكبر وأسمى وهي العبادة.

---

[١] شلبي، احمد، مرجع سابق، ص ٦٦-٧١.

[٢] العمري، عبد الله سعد، مرجع سابق، ص ٢٢-٣٢.

ب. أن القائمين على التدريس من علماء ومدرسين في تلك الفترة كانوا متبرعين لا يأخذون أجراً على التعليم، ولم يتفرغوا للعلم فقط وإنما كانت لهم أعمالهم الخاصة التي يعيشون منها، بل بعضهم ينفق على طلبته من هذه الأعمال.

ولما بدأت تظهر في الساحة العلمية مؤسسات تعليمية مستقلة ظهرت الحاجة إلى توفير نفقات هذه المؤسسات والتي تمثلت بما يلي:

١. الإنفاق على إنشاء الأبنية للمؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات ومكتبات وغيرها.

٢. الرواتب والأجور التي كانت تدفع للمدرسين والقائمين على هذه المؤسسات من عمال وطباخين وخدم.

٣. الأعطيات والمكافآت التي كانت تدفع للطلبة.

٤. نفقات الطعام والشراب والسكن الداخلي.

٥. نفقات الملابس التي كانت تصرف للمدرسين، وتصرف للطلبة أيضا.

ومما يؤكد وجود نفقات للتعليم في الحضارة الإسلامية، هو ذلك الخلاف الفقهي الذي دار حول حكم اخذ المعلمين أجوراً على التعليم.

ولذلك يرى الباحث أنه لابد من دراسة هذه المسئلة وهي مسئلة حكم الأجرة على التعليم وبيان آراء الفقهاء في هذه المسئلة وأدلتهم ومن ثم بيان الرأي الراجح في هذه المسئلة:

وقد قسم العلماء عند بحثهم هذه المسئلة إلى عدة مسائل فرعية:

المسئلة الأولى: أخذ الأجرة على تعليم القرآن والحديث والفقه وغيرها من العلوم الدينية.

الرأي الأول: يحرم أخذ الأجرة على تعليم القرآن والعلوم الشرعية من حديث وفقه وغيره، وقال بهذا الرأي الحنابلة ومتقدمو الحنفية.[1]

---

[1] الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع، ج٤، ص ١٩١. وللمزيد أنظر: ابن قدامة، أبو عبد الله محمد بن احمد، المغني، ج٦، ص ٤١٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ودليلهم:

١. حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: علمت ناساً من أهل الصفة القرآن والكتابة، فأهدى إلي رجل منهم قوساً، قال: قلت: قوس، وليس بمال، قال: قلت: اتقلدها في سبيل الله فذكرت ذلك للنبي ﷺ وقصصت عليه القصة، فقلت: يا رسول الله، رجل أهدى إلي قوسا ممن كنت أعلمه الكتابة والقرآن وليس بمال، وأرمي بها في سبيل الله، قال: ((أن كنت تحب أن تطوق طوقا من نار فأقبلها)).[١]

٢. حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أنه علم رجلاً سورة من القرآن فأهدى له خميصة أو ثوبا، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: ((إنك لو لبستها لا لبسك الله مكانها ثوبا من نار)).

ودليلهم العقلي أنهم قالوا أنه استئجار لعمل مفروض فلا يجوز كالاستئجار للصوم والصلاة. ولان الاستئجار على تعليم القرآن والعلم الشرعي سبب التنفير الناس عن تعلم القرآن والعلم لأن ثقل الأجر يمنعهم من ذلك، فيؤدي ذلك إلى الرغبة عن هذه الطاعة وهذا لا يجوز.[٢]

الرأي الثاني: وهو القول بجواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن والعلم الشرعي وقال بهذا الرأي: المالكية ومتاخرو الحنفية ورأي عند الحنابلة.[٣]

ودليلهم حديث النبي ﷺ: ((إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله)).[٤]

---

[١] أبو داود، السنن، ج٣، ص ٧٠٢. وصححه الحاكم والذهبي.

[٢] الكاساني، علاء الدين، مرجع سابق، ج٤، ص ١٩١.

[٣] ابن عابدين، محمد أمين، مرجع سابق، ج٥، ص ٣٤. وللمزيد أنظر: الخطاب، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي، مواهب الجليل، ج٥، ص ٤١٨. ابن أنس، مالك، المدونة، ج٤، ص ٤١٩.

[٤] صحيح البخاري، باب ما يعطى في الرقية، ج٢، ص ٧٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولأن الحفاظ والمعلمين ونظرا لعدم وجود اعطيات لهم في بيت المال ربما اشتغلوا بمعاشهم، فلا يتفرغون للتعليم حسبة، إذ حاجتهم تمنعهم من ذلك، فلولا لم يفتح لهم باب التعليم بالأجر لذهب العلم وقل الحفاظ.[١]

الرأي الثالث: وبه قال الشافعية وهو جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن بشرط تعيين السورة والآيات التي يعلمها، فإن أحل بأحدهما لم يصح، وقيل: لا يشترط تعيين واحد منهما.[٢]

المسئلة الثانية: أخذ الأجرة على تعليم العلوم الدنيوية والحرف.

لا خلاف بين الفقهاء على جواز الأخذ الأجرة على تعليم الحرف والصناعات المباحة التي تتعلق بها مصالح المسلمين الدنيوية كالخياطة والحدادة والبناء والزرع والنسيج وغيرها.[٣]

ويرى جمهور الفقهاء صحة أخذ الأجرة على تعليم العلوم الدنيوية كاللغة والآداب والعلوم البحتة.[٤]

المسئلة الثالثة: تعليم العلوم المحرمة

اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز تعليم العلوم المحرمة كالكهانة والتنجيم والضرب بالرمل وبالشعير وبالحمص والشعوذة وعلوم الطبائع والسحر والطلمسان بغير العربية لمن لا يعرف معناها، فتعليمه حرام وأخذ الأجرة عليه حرام.[٥]

---

[١] الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج٥، ص ١٢٤.

[٢] الشربيني، الخطيب، مغني المحتاج، ج٢، ص ٣٤٤. للمزيد أنظر: النووي، الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف، روضة الطالبين، ج٥، ص ١٩٠. الأردبيلي، يوسف، الأنوار لأعمال الأبرار، ج١، ص ٥٩٦.

[٣] بن أنس، مالك، مرجع سابق، ج٤، ص ٤٢٠. للمزيد أنظر: الأردبيلي، يوسف، مرجع سابق، ج١، ص٥٩٦.

[٤] البهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع، ج٤، ص ١٣ والفتاوى الهندية، ج٤، ص ٤٤٨.

[٥] النووي، مرجع سابق، ج١٠، ص ٢٢٥، وحاشية ابن عابدين، ج١، ص ٣٠-٣١. وللمزيد أنظر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية، ج١٣، ص ١٤-١٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولذلك أكثر علماء التربية الإسلامية في العصور القديمة قد قالوا بجواز أخذ الأجـــرة على التعليم، خاصة إذا تفرغ لهذه المهنة، وهذا الرأي ما عليه جماعة كبيرة من أهل الفقه.[١]

ثانياً: تمويل التعليم في الحضارة الإسلامية

من خلال استقراء تاريخ التعليم في الحضارة الإسلامية نجد أن مصادر تمويل التعليـــم في تلك الفترة تنقسم إلى قسمين:

١. **التمويل من بيت المال (تمويل الدولة):** وهذا النوع من التمويـــل وإن كـــان قليلاً أو منعدماً في بداية الحضارة الإسلامية، إلا أنه أصبح على نطاق واسع فـــي العصور المتأخرة خاصة عندما نشطت دول الشيعة الفاطمية والبويهية في إنشـــاء المدارس لنشر مذاهبهم، ومن ثم ظهور المدارس النظاميـــة والنوريـــة والأيوبيـــة والتي كان الهدف من إنشائها إعادة نشر مذهب أهل السنة في الشام ومصـــر، وأن كان تمويل الدولة للمدارس الأخيرة هو فقط في طور الإنشاء أما النفقات الجاريـــة فكان يتم توفيرها من الأوقاف التي أوقفها السلاطين والوزراء والأمراء على هـــذه المدارس.[٢]

ولقد تزايد التمويل الحكومي للتعليم في العصور المتأخرة، بسبب الحاجة إلـــى التوسع في التعليم، وضعف التمويل الخاص أو الخيري في العصور اللاحقـــة، كمـــا حدث في الدولة العثمانية مثلاً.

٢. **التمويل الخيري (الخاص):** ويتمثل هذا التمويل بعده طرق أهمها:

أ. **الأوقاف:** حيث قام مجموعة كبيرة من الولاة والســـلاطين والأمـــراء والـــوزراء والأغنياء بوقف بعض أموالهم من بساتين ومتاجر وحمامات ودور، ليتـــم إنفـــاق عائدها على التعليم في مدرسة معينة.

---

[١] ابن عابدين، محمد أمين، حاشية ابن عابدين، ج٢، ص ٩١. وللمزيد انظر: الجمبلاوي، علي وأبو الفتوح التوانسي، مرجع سابق، ص ٨٦-٩٠.

[٢] شلبي، احمد، مرجع سابق، ص ٣٦٤-٣٧٣. وللمزيد أنظر: العمري، عبد الله سعد، مرجع سابق، ص٢٤-٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن أشهر من وقف للتعليم والمدارس الوزير نظام الملك والأمير نور الدين زنكي، والأمراء الأيوبيين والمماليك.[1] وأدى ذلك إلى أثر كبير على المدارس والمؤسسات التعليمية بحيث تفاوتت دخولها ورواتب مدرسيها بحسب الأوقاف التي كانت تجري عليها.

ب. **الإنفاق الأهلي:** وقد كان قليلاً ومحصوراً بطلبة الكتاتيب ويقصد به ما كان يقدمه أهل هؤلاء الطلبة للمعلمين في الكتاب سواء كان عينياً كأرغفة الخبز مثلاً أو مادياً كبعض الدراهم وهذا نادراً.[2]

ج. **المنح والاعطيات:** وكانت على نوعين: الأول: وهو ما يدفعه الخلفاء والأمراء والوزراء والأغنياء للمؤدبين من أجور نظير قيامهم بتعليم أبنائهم، وكانت هذه الاعطيات تتصف بالكثرة حتى أصبح هؤلاء المؤدبون من الأغنياء في عصورهم.

والثاني: وهو ما يقدمه الأغنياء والأمراء وغيرهم من منح وصدقات وعطايا للمؤسسات التعليمية، خاصة المدارس، ويقصدون بذلك الحصول على الأجر من الله تعالى.[3]

ثالثاً: البدائل الشرعية لتمويل التعليم في الاقتصاد الإسلامي

نظراً لما ينفق من مبالغ كبيرة على جانب التعليم، ولأن هذا الإنفاق يأخذ جزءاً كبيراً من الميزانية العامة للدولة، والتي يتم تمويلها من خلال عائدات الدولة من الضرائب والمشاريع الاستثمارية والقروض والمنح الخارجية، مما يسبب طلباً متزايداً على الاقتراض الخارجي، ورفع مستمر للضرائب، حتى يتم تغطية العجز الحاصل في الميزانية، فلا بد من البحث عن مصادر بديلة لتمويل قطاع التعليم.

---

[1] شلبي، احمد، مرجع سابق، ص ٣٦٤-٣٦٥.

[2] الجمبلاوي، علي وأبو الفتوح التوانسي، مرجع سابق، ص ١٦.

[3] شلبي، احمد، مرجع سابق، ص ٥٨-٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن خلال دراسة وسائل تمويل التعليم في ظل الحضارة الإسلامية يجد الباحث أن هناك مجموعة من المصادر البديلة لتمويل التعليم وهي:

أولاً: الأوقاف

الأوقاف جمع وقف.

والوقف لغة: الحبس عن التصرف. يقال: وقفت كذا: أي حبسته.[١]

وشرعا: هو حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه.[٢]

والوقف عند جمهور الفقهاء مندوب لقوله تعالى: ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾.[٣]

أنواع الوقف:

١. **الوقف الخيري:** وهو الذي يوقف في أول الأمر على جهة خيرية ولو لمدة معينة، يكون بعدها وقفا على شخص معين أو أشخاص معنيين، كان يقف أرضه على مستشفى أو مدرسة.[٤]

٢. **الوقف الذري (الأهلي):** وهو الذي يوقف في ابتداء الأمر على نفس الواقف أو أي شخص أو أشخاص معنيين، ولو جعل آخره لجهة خيرية، كان يقف على نفسه ثم على أولاده ثم من بعدهم على جهة خيرية.[٥]

---

[١] الفيومي، احمد بن محمد المقري، المصباح المنير، ج٢، ص ٢١٥.

[٢] الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ج٦، ص ١٥٥.

[٣] سورة آل عمران، الآية (٩٢).

[٤] الزحيلي، وهبة، مرجع سابق، ج٦، ص ١٦١.

[٥] الزحيلي، وهبة، مرجع سابق، ج٦، ص ١٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويطبق في التعليم من خلال تشجيع الناس على الوقف في سبيل الله، وأن يكون هذا الوقف على طلبة العلم، أو لبناء المدارس، كوقف الأراضي أو المباني أو المزارع، وتثقيف الناس ببيان الأحكام الشرعية للوقوف وما أعده الله من جزاء للواقف، وأن الوقف ليس للمساجد وأماكن العبادة فقط وإنما قد يكون للتعليم والمدارس والجامعات، أو للمستشفيات والمراكز الصحية أو غيرها.

ثانياً: الزكاة

الزكاة لغة: النماء والطهر والصلاة وسميت كذلك لأنها سبب في تنمية المال وتطهيره وإصلاحه ووقايته من الآفات.[١]

وشرعا: اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة.[٢]

وحكمها أنها أحد أركان الإسلام الخمسة وهي فرض على كل مسلم ومسلمة ممن توفرت فيهم شروط وجوبها، لقوله تعالى: ﴿وآتوا الزكاة﴾.[٣]

وتطبق على التعليم من خلال تشجيع الناس على دفع زكاة أموالهم لطلبة العلم الفقراء، للمساهمة في تغطية جزء من جوانب تمويل التعليم، وفي العصر الحديث قامت بعض المؤسسات مثل كلية الأوزاعي في لبنان والتابعة لوقف المركز الإسلامي للتربية بالاعتماد على زكاة العلم، أي أن يدرس فيها المدرسون بدون مقابل كزكاة لعلمهم.[٤]

---

[١] الفيومي، احمد بن محمد المقري، المصباح المنير، ج١، ص ٢٧٢.

[٢] عقلة، محمد، فقه الزكاة والصدقة، ص ٩.

[٣] سورة البقرة، الآية (٤٣).

[٤] كيوان، فادية، التعليم العالي في لبنان: وضعه ومشاكله وآفاقه، بحث منشور ضمن كتاب التعليم العالي في البلدان العربية والصادر عن منتدى الفكر العربي، عمان، ص ١١٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

الكفاءة الإنتاجية للتعليم

ويتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول

مفهوم الكفاءة الإنتاجية ومكوناتها الأساسية

المبحث الثاني

عوامل خفضها أو زيادتها

المبحث الثالث

قياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم

المبحث الرابع

الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نظراً لما شهده العالم من تطور كبير في النظرة إلى التعليم، حيث أصبح يأخذ مكاناً وحيزاً ومفهوماً جديداً يساير التسارع العلمي والتطور التكنولوجي الذي تشهده مجالات الحياة ويدخل على العملية التعليمية تصوراً جديداً على اعتبار أنها عملية إنتاجية، ولابد لنجاح هذه العملية الإنتاجية من تنظيم وإدارة وتطوير ومراقبة لمدخلات العملية التعليمية للحصول على مخرجات تؤدي الغرض والغاية من هذه العملية، ومن أجل توضيح هذه الأمور جاء هذا الفصل والذي يبحث في الكفاءة الإنتاجية من حيث مفهومها ومكوناتها الأساسية وأهم العوامل التي تساهم في خفضها أو زيادتها وقياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم.

المبحث الأول

مفهوم الكفاءة الإنتاجية وأهم جوانبها

المطلب الأول

مفهوم الكفاءة الإنتاجية

لابد قبل الحديث عن مفهوم الكفاءة الإنتاجية للتعليم من الحديث حول مفهوم الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد، حيث عرفها بعضهم بقوله: ((بأنها نسبة الداخل في أي عملية إنتاجية إلى الخارج من هذه العملية الإنتاجية)).[1] وعرفها آخرون بقولهم: ((الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل جهد ومال وفي أسرع وقت)).[2]

فإذا طبقنا هذا المفهوم على الكفاءة الإنتاجية للتعليم تصبح: الحصول على أكبر قدر من المخرجات التعليمية مع أكبر اقتصاد في المدخلات، أو الحصول على مقدار معين من المخرجات باستخدام أدنى حد من المدخلات.[3]

---

[1] زيدان، محمد مصطفى، عوامل الكفاية الإنتاجية في التربية، ص ٧.

[2] مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ٢٢١.

[3] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما مفهوم الكفاءة الإنتاجية في التعليم فيقصد بها: مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المرجوة منه،[1] أو هي توفير في الجهد والمال والوقت في أي صورة من صور العمل أو الإنتاج.[2]

ولكن يؤخذ على التعريف الثاني اهتمام بالتوفير وحصر جانب الكفاءة الإنتاجية بالمدخلات، دون العناية بتحقيق أهداف النظام التربوي والحصول على أفضل نوعية ممكنة من المخرجات.

وقد درج معظم الباحثون أثناء بحثهم للكفاءة الإنتاجية على تقسيم الكفاءة الإنتاجية للتعليم إلى قسمين وهما:

١. الكفاءة الإنتاجية الداخلية.

٢. الكفاءة الإنتاجية الخارجية.

ولابد من الحديث حول مفهوم كل منهما، وماذا يشمل كل نوع من هذه الأنواع.

أولاً: الكفاءة الإنتاجية الداخلية

ويقصد بها: مدى قدرة النظام التعليمي الداخلي على القيام بالأدوار المتوقعة منها.[3]

وتشمل الكفاءة الإنتاجية الداخلية للتعليم كل العناصر البشرية الداخلة في مجال التعليم والتي تتولى تحديد وتنظيم البرامج التعليمية وإعداد المناهج الدراسية وإدخال الوسائل التكنولوجية واقتراح الأنشطة المصاحبة لها وكل ما يعين على توضيح تلك البرامج والمناهج ومحاولة تنفيذها بالشكل الأمثل ومعالجتها بأحسن الأساليب وتهيئة المناخ الدراسي الجيد مع الإدارة التعليمية الرشيدة وتنظيم أوقات الدراسة ومراقبتها ومتابعتها وغير ذلك من الأعمال

---

[1] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

[2] زيدان، محمد مصطفى، مرجع سابق، ص ٩.

[3] مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التي تؤدي إلى مخرجات من نوعية ممتازة تؤدي دورها في مجال العمل الذي ينتظرها على خير وجه.[1]

ويمكن تقسيم جوانب الكفاءة الإنتاجية الداخلية للتعليم إلى ثلاثة جوانب وهي:[2]

أ. **الكفاءة الكمية للتعليم:** والمقصود بها عدد التلاميذ الذين يخرجهم النظام بنجاح. ودراسة بعض الأمور التي تختص بهذا الجانب كنسبة الرسوب والتسرب والإعادة، ومدى قدرة النظام التعليمي على تخريج أكبر عدد من التلاميذ الذين يدخلون المدارس سنوياً وتوفير الحاجات الأساسية المطلوبة للتوسع في التعليم وقبول مزيد من الطلبة، لأن عدم توفر هذه الحاجات يؤدي إلى ضعف في عملية تخريج الطلبة أو تخريج طلبة بمستوى علمي متدن.

ب. **الكفاءة النوعية للتعليم:** والمقصود بها نوعية التلميذ الذي يخرجه النظام التعليمي، والتي يمكن قياسها عادة من خلال الامتحانات بالإضافة إلى نوعية المناهج الدراسية ومدى ملاءمتها لمستوى الطلبة، ونوعيات المعلمين ومدى تأهيلهم وخبراتهم، ومن العوامل المؤثرة في الكفاءة النوعية أيضاً إعداد الطلبة في الحجرة الواحدة، وتوفر تقنيات التعليم الكافية للطلبة من وسائل تعليمية ومختبرات علمية وأجهزة حاسوب ومكتبات وملاعب وغيرها.

ولذلك فإن عدم توفر هذه الأمور قد يؤدي إلى قلة في عدد الخريجين من التلاميذ، أو الكثرة في أعدادهم مع الضعف في المستوى العلمي لهؤلاء التلاميذ.

ج. **كفاءة تكلفة التعليم:** ويقصد بها كلفة التلميذ في أقل مستوى ولكن دون أن تؤثر على نوعية التعليم. من خلال الاعتماد على تقديرات واقعية وحقيقية تراعي العامل الزمني وما يترتب عليه من زيادة نسبية في التقديرات يمكن التنبؤ بها وحساب احتمالاتها واتجاهاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكلفة التلميذ تختلف من مرحلة إلى أخرى، وكلما قامت الإدارة التعليمية بخفض كلفة التعليم مع المحافظة على مستوى التعليم دل ذلك على نجاح هذه الإدارة وكفاءة النظام التعليمي.

---

[1] عزام، بشير، الكفاية التعليمية بالمدرسة الابتدائية، ص ٣.

[2] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٢٤-٢٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: الكفاءة الخارجية للتعليم:

ويقصد بها مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وجد النظام من أجل خدمته.[1] من خلال الخريجين الذين يقوم النظام التربوي بتقديمهم لسوق العمل ومدى قدرتهم على القيام بالأعمال الموكولة إليهم وإنجازها وتحقيق الهدف من وجود هذا الخريج في هذا الموقع.

ولذلك يجب أن يكون هناك ربط بين حاجات المجتمع من الكفاءات العلمية وما بين التخطيط التربوي، فكلما قدم النظام التربوي خريجين المجتمع بحاجة لهم كلما دل ذلك على نجاح هذا التخطيط، وكلما قدم خريجين لا حاجة للمجتمع بهم كلما دل ذلك على فشل هذا التخطيط.

المطلب الثاني

المكونات الأساسية للكفاءة الإنتاجية للتعليم

من خلال دراسة الكفاءة الإنتاجية نجد أن هنالك مجموعة من المكونات الرئيسية التي تكون الكفاءة الإنتاجية للتعليم، وتعتبر من العوامل الرئيسية المساهمة في وجودها، ولذلك يرى الباحث أن يقوم بتقسيم هذه المكونات إلى قسمين رئيسيين:

أولاً: المكونات المادية وتشمل: النظام التعليمي والبناء المدرسي ومرافقه والمناهج والكتب المدرسية.

ثانياً: المكونات البشرية وتشمل: الإدارة المدرسية والمدرسون والإشراف والتوجيه والتلميذ.

وسيقوم الباحث في هذا المطلب بدراسة هذه المكونات محاولاً بيان أثرها على الكفاءة الإنتاجية للتعليم.

---

[1] مرسي، محمد منير مرسي، وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: المكونات المادية

١. النظام التعليمي أو السياسة التعليمية:

وهو يعتبر بمثابة الدستور للتعليم، حيث يوضح الأهداف التي تقوم المدرسة أو الجامعة بالعمل على تحقيقها من خلال استخدام الوسائل والأساليب التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

٢. البناء المدرسي وما يشمل هذا البناء من مرافق كالملاعب والحدائق:

حيث يعتبر البناء المدرسي مركزاً لتحقيق الأهداف التعليمية وهو مدار البحث في العملية التربوية، وفيه يتم تخريج التلاميذ، ومن خلاله يمكن قياس مدى نجاح العملية التربوية في تحقيق الأهداف العليا للنظام التربوي، وهو المؤسسة الإنتاجية التي تزود طالب العلم بالمهارات والمعارف والتي تجعله قادراً على القيام بدوره في المجتمع بعد التخرج.

٣. المناهج والكتب المدرسية:

حيث تعتبر جانباً مهماً من جوانب العملية التعليمية، ويمكنها أن تزيد من فعالية التلميذ ورغبته في الاستزادة من المعرفة والخبرة، لذا فإن تطور المناهج وتحديدها لتلائم احتياجات العصر ومتطلبات البيئة يعد من الأساسيات التربوية التي تعاون على تحسين نوعية التلميذ وتنمية مدركاته واستعداداته وتجعل العملية التعليمية مجالاً خصباً للتعليم المستمر في حياة التلميذ.[١]

ثانياً: المكونات البشرية

١. الإدارة المدرسية:

إن من أهم وظائف الإدارة التخطيط وتوفير المصادر المالية والبشرية والتنسيق بين جميع عناصر العملية التربوية والتقويم والفحص المستمر للنتائج من أجل تحسين العملية الإدارية.[٢]

---

[١] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٣٠-١٣١.

[٢] زيدان، محمد مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢. المدرسون:

حيث يعتبر المدرس هو العمود الفقري الذي لا غنى عنه في إنجاز العملية التربوية وصياغتها الصياغة المناسبة للتلاميذ والطلاب بحيث تنتج أحسن النتائج وأقومها في تثقيف العقول وتشكيل المواطن الكفء.[١]

ولذلك ينبغي المحافظة على المستوى الأكاديمي للمعلم من خلال الاستمرار في تأهيله ليستطيع اللحاق بركب التطور العلمي وتزويد التلميذ بأحدث المعلومات، خاصة في وقت تتسارع فيه التطورات العلمية وتكثر فيه وسائل نشر المعرفة والثقافة.

٣. الإشراف والتوجيه:

والمقصود بالإشراف متابعة العملية التعليمية ومحاولة تصحيح الأخطاء وتوجيه المدرسين والتلاميذ نحو أفضل السبل لتحصيل المعلومة وصياغتها والاستفادة منها.

٤. التلميذ:

حيث يعتبر التلميذ هو محور العملية وأساس التنمية البشرية ومن أجله أنشئت المدارس والجامعات ليتم تزويد بالمعارف والمعلومات، وصقل ما لديه من معلومات ومعارف سابقة، ولذلك فكلما أحسن تعليمه وتدريبه ساهم في بناء المجتمع وتقدم الأمة، وكلما أسيء تعليمه وتدريبه كان سببا من أسباب تخلفها وجهلها.

---

[١] زيدان، محمد مصطفى، مرجع سابق، ص ١٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني

العوامل المؤدية إلى خفض الكفاءة الإنتاجية للتعليم، والأساليب التي تؤدي إلى رفعها وزيادتها

في هذا المبحث سيحاول الباحث دراسة أمرين: الأول: أهم العوامل التي تساهم في خفض الكفاءة الإنتاجية للتعليم وهي: التسرب والرسوب وضعف المستوى التحصيلي لدى بعض الطلبة وغيرها.

والثاني: أهم الأساليب المستخدمة لرفع الكفاءة الإنتاجية للتعليم وزيادتها وتتلخص بالاهتمام بالمكونات الأساسية للكفاءة الإنتاجية للتعليم والتي تحدثنا عنها سابقا ومنها: الإدارة والتلميذ والمدرس والمناهج والكتب المقررة والمباني المدرسية وغيرها.

المطلب الأول

العوامل المؤدية إلى خفض الكفاءة الإنتاجية للتعليم

لاحظنا من خلال ما سبق النظرة الاقتصادية للعملية التعليمية والتي تدور حول الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم، واعتبار العملية التعليمية مشروعا إنتاجيا، ومن أجل ذلك ومن أجل تحقيق قاعدة: ((الحصول على أكبر عائد ممكن، بأقل التكاليف)) كان لابد من عدم وجود فاقد في العملية التربوية لأن الفاقد يعتبر من أهم عوامل خفض الكفاءة الإنتاجية للتعليم، وأهم هذه العوامل:

1. التسرب:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقصد به انقطاع التلميذ عن الدراسة وعدم العودة إليها مرة ثانية.[1] وللتسرب أسباب كثيرة من أهمها:

أ. الفقر والعامل الاقتصادي، حيث يضطر بعض التلاميذ إلى ترك مقاعد الدراسة للمساهمة في نفقات الأسر الفقيرة.

ب. التفكك الأسري والطلاق.

ج. الزواج المبكر خاصة بالنسبة للفتيات.

وغيرها من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والتربوية المسببة لهذا التسرب.[1] والذي يشكل فاقدا ويساهم مساهمة كبيرة في خفض الكفاءة الإنتاجية للتعليم.

٢. الرسوب:

ويقصد به إعادة الطالب لصف معين أو أكثر بسبب فشله في اجتياز هذا الصف، وهذا يعني إعادة الإنفاق على هذا الطالب مرة أخرى مما يسبب زيادة في الهدر للموارد المالية وتعطيل مكان قد يأخذه طالب آخر. ويؤدي ذلك إلى زيادة السنوات التي يقضيها الطالب في المرحلة التعليمية وزيادة الإنفاق على الطلبة الراسبين دون تحقيق مقابل لهذا الإنفاق المتكرر، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى الرسوب وتكراره.

ضعف المستوى العلمي والتحصيلي لدى الطلبة، وقصور أنظمة الامتحانات وعدم القدرة على قياس المستوى الحقيقي للطالب.

٣. اقتصاديات الحجم:

ويقصد بها استغلال المرافق التعليمية الاستغلال الأمثل، بحيث يكون الحد المتواجد في القاعة الصفية هو أعلى عدد يمكن استيعابه وأقل من ذلك يعتبر هناك فقد وهدر في العملية

---

[1] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٤١-٢٤٦.

[1] زيدان، محمد مصطفى، مرجع سابق، ص ٢١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التربوية، بالإضافة إلى حصول المدرس على نصاب مناسب من الحصص التعليمية، فإذا كان هناك زيادة أو نقص في نصاب المدرس فإن ذلك يؤدي إلى خفض الكفاءة الإنتاجية للتعليم.[٢]

٤. تكلفة الطالب:

كلما كانت حسابات تكلفة الطالب أقرب إلى الواقع كلما ساعد ذلك على نجاح الخطة التعليمية، من خلال الاعتماد على تقديرات واقعية تراعي العامل الزمني.[١]

المطلب الثاني

الأساليب التي تساهم في رفع وزيادة الكفاءة الإنتاجية للتعليم

أن رفع وزيادة الكفاءة الإنتاجية للتعليم مطلب أساسي وهدف رئيسي للتخطيط التربوي في جميع الأنظمة التربوية، ومن أجل ذلك لابد من الاهتمام بالمكونات الأساسية للكفاءة الإنتاجية للتعليم، ومن أهم هذه الأساليب:

١. الاهتمام بالإدارة المدرسية وتطويرها، لأنها هي المسئولة مباشرة عن إدارة وتنظيم الموارد البشرية والمالية وحسن استغلالها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة للنظام التربوي.

٢. حسن اختيار المدرسين والاهتمام بهم من حيث تأهيلهم وإعدادهم وتدريبهم وتوفير ظروف معيشية واقتصادية مناسبة لهم، وتكليفهم بالأعمال التي تتناسب مع تخصصاتهم وقدراتهم دون أن يؤدي ذلك إلى إرهاق المدرس فيتسبب بالتالي بنقص الكفاءة الإنتاجية للتعليم.

---

[٢] مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ٢٢٥-٢٢٦.

[١] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٤٩-٢٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. الاهتمام بالتلميذ ورعايته وتوجيهه، لأنه هو مدار العملية التربوية وأساسها، ولا نستطيع تحقيق الأهداف التربوية إلا من خلال وجود تلميذ قادر على التعلم والتفاعل مع العملية التربوية.

٤. العناية بالبناء المدرسي والمرافق العامة في المدرسة من حدائق وملاعب ومختبرات ومكتبة وغيرها، لأن المدرسة هي البيئة التي يتعلم فيها التلميذ ولابد أن تتوفر فيها المعايير الصحية والتربوية والعلمية والفنية الحديثة حتى تكون مريحة وجذابة وهذا يؤثر على الكفاءة الإنتاجية للتعليم.[١]

٥. الاهتمام بالمناهج والكتب المقررة وتطويرها بما يتناسب مع التطورات العلمية الحديثة والحاجات الاجتماعية والاقتصادية للبيئة التي يعيشها الطالب، لتكون مقبولة لدى الطلبة وذات أثر فعال في حياته.

وبالإضافة إلى الأساليب والعوامل السابقة هنالك مجموعة من العوامل الأخرى ولكنها أقل أهمية من العوامل السابقة وفيها: تطوير نظم الإشراف والتوجيه والرعاية الصحية والاجتماعية للتلاميذ والخصائص العامة للمجتمع من عادات وتقاليد ووضع اجتماعي أو اقتصادي.[٢]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[١] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

[٢] أتكنسون، ج.ب، اقتصاديات التربية، ترجمة عبد الرحمن الصايغ، ص ٢١٠.

المبحث الثالث

قياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم

يرى الباحث أنه استكمالاً لهذا الفصل وبعد أن بدأ الحديث حول مفهوم الكفاءة الإنتاجية للتعليم وأنواعها والمكونات الأساسية لها من مكونات بشرية ومادية وأهم العوامل التي تؤدي إلى خفض الكفاءة الإنتاجية للتعليم وأهم الأساليب التي تؤدي إلى رفعها وزيادتها، والحديث حول قياس الكفاءة الإنتاجية وأهم الطرق المستخدمة في القياس.

والملاحظ أن جميع الدارسين للكفاءة الإنتاجية للتعلم في علم اقتصاديات التعليم اجمعوا على أن هناك صعوبة في قياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم، ومعظم الباحثين أرجع صعوبة القياس إلى سببين رئيسيين وهما:

أولاً: صعوبة تحديد وتقييم المردود، وصعوبة إيجاد وسيلة للتعبير الكمي عن وحدة الناتج في القطاع التعليمي.[1] وبمعنى آخر صعوبة التعبير عن المخرجات من النظام التربوي، والسبب في هذه الصعوبة هو عدم وجود مؤشر محدد ومتفق عليه يستخدم لتحديد مواصفات المخرجات، فقد يكون المؤشر عدد الطلبة المسجلين في مرحلة معينة، أو عدد الخريجين في مرحلة معينة أو عدد المدرسين بالنسبة لأعداد الطلبة في مرحلة ما، أو عدد الحصص أو غيرها.

ثانياً: صعوبة قياس الموارد التي تستخدمها العملية التعليمية (المدخلات):[2] وترجع الصعوبة هنا إلى عدم وجود مؤشر متفق عليه ومحدد أيضا، فهل يستخدم أعداد الطلبة بالنسبة لأعداد المعلمين، وهذا مؤشر غير حقيقي على الكفاءة الإنتاجية للتعليم، أم أعداد الطلبة في بداية التحاقهم في مرحلة معينة أو غير ذلك من المؤشرات.

---

[1] ضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ٦١.

[2] قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويلاحظ الباحث أن السبب الرئيسي في صعوبة قياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم، هو عدم القدرة على تطبيق نفس الأساليب الكمية لقياس المنتجات الصناعية أو الزراعية على المجال التعليمي نظراً للاختلاف بين المجالين من حيث طبيعة المدخلات والمخرجات.

وعلى الرغم مما سبق من الحديث حول صعوبة قياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم إلا أن هناك محاولات عديدة لإيجاد طريقة تصلح لقياسها حتى وأن كانت تقريبية.

ومن الطرق المعروفة التي تتبع لقياس الإنتاجية تكون عن طريق تتبع التدفق الطلابي لفوج معين من الطلاب أو لمدرسة معينة أو لنظام تعليمي معين.[1]

وبما أن الهدف الأساسي هو تحليل المدخلات والمخرجات للوصول إلى قياس للكفاءة الإنتاجية للتعليم، فلابد من توافر البيانات والإحصائيات الخاصة بمدخلات النظام التربوي ومخرجات حتى يتم متابعة الطلبة في عملية الدراسة.

أما أهم الطرق المستخدمة لقياس الكفاءة الإنتاجية للتعليم فهي:

الطريقة الأولى: طريقة الفوج الحقيقي والفوج الظاهري:[2]

ويتم من خلال هذه الطريقة دراسة التلاميذ الذين يلتحقون بالتعليم معاً ولأول مرة. ويشمل هذا الفوج الطلبة الناجحون والراسبون والمتسربون من المدرسة ولذلك ففي الفوج الحقيقي لا يتم احتساب الطالب الراسب مع الفوج الجديد ولكن يبقى محسوباً مع الفوج السابق.

أما الفوج الظاهري فيقصد به كل التلاميذ المقيدين بالصف الأول بغض النظر عن المستجد والراسب منهم.

أما عند استخدام هذه الطريقة للقياس فيتم أما استخدام الفوج الحقيقي أو الفوج الظاهري، فإذا استخدمت طريقة الفوج الحقيقي فلابد من توفير البيانات اللازمة للتلميذ في كل مرحلة من مراحل حياته الدراسية حتى يتم احتساب قدرة النظام التعليمي على إنتاج أكبر عدد من الخريجين ومقدار الهدر في النظام التعليمي.

---

[1] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

[2] مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ٢٣٢-٢٣٤.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وإذا لم تتوفر البيانات اللازمة أو لم تكن كافية تستخدم طريقة الفوج الظاهري، حيث يتم مقارنة عدد المسجلين في صف معين في عام دراسي معين بعدد المسجلين في الصف الأعلى مباشرة وفي العام الدراسي القادم، وهي طريقة تقريبية لحساب الإهدار في العملية التربوية ولا تأخذ الراسبين في حسابها بشكل صريح.

الطريقة الثانية: الطريقة الشاملة

ونلاحظ أن هذه الطريقة تشمل كل أفواج التلاميذ في المرحلة المراد دراستها، سواء كانت مرحلة ابتدائية أو ثانوية أو جامعية.

حيث يتم تتبع الأفواج في المرحلة المراد دراستها مع الاعتماد على طريقة الفوج الظاهري أو الفوج الحقيقي من خلال دراسة فوج من الطلبة دخلوا الصف الأول من المرحلة في سنة دراسية معينة ومن ثم دراسة الفوج الذين يفترض أنهم تخرجوا أو سيتخرجون بعد أن يعيدوا مرة أو أكثر ونسبة الذين يفترض أنهم تسربوا أو سيتسربون.[1]

ومن خلال حساب أعداد الطلبة المسجلين والمتضمن الطلبة الجدد + الطلبة المعيدين وحساب معدل الإعادة ومعدل التسرب لهذا الفوج الذي يتم تتبعه من بداية تسجيله في تلك المرحلة حتى تخرجه منها.

الطريقة الثالثة: طريقة العينات

ويتم من خلالها اختيار عينات من المدارس والمراحل المراد قياس كفاءتها، أي الاقتصار على بعض المدارس وبعض المراحل، ومع الاعتماد على طريقتي الفوج الظاهري والفوج الحقيقي.[2]

---

[1] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٦٣-٢٦٤.

[2] مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ٢٣٤-٢٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الرابع

الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي

إن المتتبع لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الخاصة بالعمل، يجد أنها قد اهتمت بإتقان العمل وتحسينه الذي يؤدي بالضرورة إلى تحسين الإنتاج كماً ونوعاً، بل وأوجبت النصوص القرآنية إتقان العمل واعتبرته أمانة ومسؤولية وقربه إلى الله تعالى، قال تعالى: ﴿ولتسألن عما كنتم تعملون﴾.[1] وقال تعالى: ﴿إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً﴾.[2]

وقد ربط الاقتصاد الإسلامي بين الإنتاج وأولويات التنمية الإسلامية لتحقيق مصالح الشريعة، ذلك أن "تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد أحدهما أن تكون ضرورية، والثاني أن تكون حاجية، والثالث أن تكون تحسينية".[3] وبما أن التنمية الاقتصادية الإسلامية فرض يطالب به كل من الفرد والجماعة والدولة،[4] فيجب على المنتج الإسلامي توجيه مشاريعه ونشاطاته نحو خدمة أهداف التنمية.[5]

أما أهم الضوابط التي وضعها الإسلام لتحقيق الكفاءة الإنتاجية فتتمثل فيما يلي:

أولاً: استشعار رقابة الله تعالى على المنتج من خلال الإيمان بالله ودوره في تحفيزه على إتقان العمل والإخلاص فيه، فالإنسان المسلم يشعر بأنه في سائر أحواله وأقواله هو في دائرة رقابة الله تعالى، قال تعالى: ﴿يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور﴾.[6]

---

[1] سورة النحل، الآية (٩٣).

[2] سورة الكهف، الآية (٣٠).

[3] الشاطبي، الموافقات، ج١، ص ٣٠٥.

[4] دنيا، شوقي، الإسلام والتنمية الاقتصادية، ص ٤٥.

[5] ضيافلة، عماد محمد، سلوك المنتج في الاقتصاد الإسلامي، ص ٤٢.

[6] سورة غافر، الآية (١٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: إيجاد نظام رقابة حكومي متمثل في سلطة الدولة في مراقبة النشاط الإنتاجي ومنع وجود منتجات محرمة أو ممارسات محرمة في منتجات مباحة كالغش والرشوة وغيرها، من خلال تطبيق نظام الحسبة.

ثالثاً: المسلم دائما أكثر قدرة على تحمل مخاطر النشاط الإنتاجي، وهو أمر لا غنى عنه فكلمات زادت المقدرة على تحمل مخاطر أكبر كلما زادت احتمالات التجديد واحتمالات الربح وازداد رواج النشاط الاقتصادي وفي هذا مصلحة للمجتمع كله.[1]

ويلاحظ الباحث أن النصوص الشرعية الخاصة بإتقان العمل والإخلاص فيه وتولد رقابة داخلية في نفس المؤمن مستمدة من الإيمان بالله، ورقابة خارجية مستمدة من سلطة الدولة الإسلامية في مراقبة النشاط الاقتصادي عند تطبيقها على التعليم فإنها تساهم مساهمة كبيرة في رفع الكفاءة الإنتاجية للتعليم، وإيجاد معلم مؤهل قادر على القيام بدوره كواجب ديني أولاً ثم كوظيفة في المجتمع.

ويؤدي الإخلاص في التعليم إلى تحفيز المعلمين على القيام بواجبهم نحو الطلبة على أكمل وجه على اعتبار أنها أمانة وأنهم مسؤولون عن هذه الأمانة.

---

[1] يسري، عبد الرحمن، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، ص ٦٧-٦٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الخامس

العائد الاقتصادي

من الإنفاق على التعليم

ويتكون من مبحثين:

المبحث الأول

مفهوم العائد الاقتصادي

من الإنفاق على التعليم وأهميته

المبحث الثاني

طرق قياس العائد

الاقتصادي من الإنفاق على التعليم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول

مفهوم العائد الاقتصادي

من الإنفاق على التعليم وأهميته

المطلب الأول

مفهوم العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم

إن الحديث عن العائد الاقتصادي للتعليم يختلف بالطبع عن الحديث حول العائد الاقتصادي للمشاريع الاقتصادية الأخرى سواً كانت صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمات، وقد يكون السبب الرئيس للاختلاف كما لاحظنا في فصول سابقة هو القدرة على تحديد المخرجات في المشاريع الاقتصادية غير التعليمية من حيث الكيف والكم مما يساعد نوعاً ما في احتساب العائد الاقتصادي لها، أما في المشاريع التعليمية فصعوبة تحديد المخرجات تجعل هنالك نوعاً من الصعوبة في قياس العائد الاقتصادي من التعليم.

ولكن قبل الدخول في موضوع قياس العائد الاقتصادي للإنفاق على التعليم، يرى الباحث أنه لابد من تحديد مفهوم العائد من الإنفاق على التعليم، حيث عرفته غادة قضيب البان في كتابها ((قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم)) والتي تحدثت حول مفهوم العائد بشكل عام نقلاً عن الدكتور ادمز حيث يقول: العائد: مقدار الدخل الذي يعطيه الاستثمار طوال حياته الإنتاجية.[1]

ولذلك يرى الباحث أن مفهوم العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم: هو مقدار الدخل الذي يحققه الاستثمار في العملية التعليمية منذ بدايتها حتى يتم الحصول على مخرجات نهائية لها.

---

[1] قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ١٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني

أهمية قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم

أما أهمية قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم فتتلخص في مجموعة من الأمور أهمها:

أولاً: الربط ما بين التعليم والتنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية والفقيرة فإذا وجدت هذه الدول أن هناك عائداً للاستثمار في العملية يساهم في تنمية هذه الدول اقتصادياً، فإن لك يعطي مؤشراً لهذه الدول لزيادة الاستثمار في هذا المجال لتحقيق مستوى تنمية اقتصادية أعلى وهكذا.

ثانياً: الربط ما بين التعليم وحاجات السوق من الأيدي العاملة: حيث يتيح قياس العائد الاقتصادي للمخططين في المجال التربوي والاقتصادي على التركيز على قطاعات معينة في التعليم وخاصة التعليم ما بعد المدرسي كالتركيز على التعليم الفني والمهني المتوسط الذي يوفر لسوق العمل أيدي عاملة فنية وخبرة ومتعلمة، وعدم التركيز على الاستمرار في تخريج التخصصات الكلاسيكية المشبع بها سوق العمل والتي تؤدي بطالة في هذا المجال.

ثالثاً: أن قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم يتيح لأصحاب القرار القدرة على اتخاذ قرارات بالتوسع في إنشاء كليات جديدة وتخصصات معينة نتيجة لزيادة الطلب عليها من قبل المجتمع المحلي بسبب ارتفاع العائد الاقتصادي لهذا النوع من التعليم، ووجود فئة من المجتمع قادرة على دفع التكاليف الحقيقية للدراسة في مثل هذا النوع من التخصص، مما يؤدي إلى وجود مصادر جديدة لتمويل التعليم وتحسين كفاءته الإنتاجية.

رابعاً: يؤدي إلى تشجيع الدولة للأفراد للالتحاق ببعض التخصصات نظراً لكون العائد الاقتصادي لهذه التخصصات أفضل من غيرها كالتمريض مثلاً، ويكون التشجيع من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خلال تقديم الدراسة المجانية أو شبه المجانية أو منح الرواتب والحوافز للطلبة الملتزمين للعمل بالدولة، أو دفع رواتب مرتفعة لحملة الشهادات في هذه التخصصات.

خامساً: إتاحة الفرصة لأصحاب القرار للمقارنة بين الإنفاق على المشاريع التعليمية أو غيرها من خلال المقارنة بين عائد هذه المشاريع والعائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المطلب الثالث

العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم

ومع الاختلاف في عملية تقسيم أنواع العائد عند الباحثين في هذا المجال، إلا أننا نجد أن معظم الباحثين يحصر عوائد التعليم بنوعين رئيسيين وهما: العوائد المباشرة سواء كانت فردية أو اجتماعية، أو غير مباشرة. وسوف يقوم الباحث باتباع هذا التقسيم الذي سلك عليه معظم الباحثين في علم اقتصاديات التعليم.

أولاً: العوائد المباشرة:

وتنقسم العوائد المباشرة إلى قسمين:

أ. **العائد الفردي:** ويقصد به الدخل الإضافي الذي يحصل عليه الفرد بسبب من مستوياتهم التعليمية.[1]

ويقاس العائد هنا من خلال الدخل الإضافي الذي يتوقع الطالب الحصول عليه خلال حياته الفعلية، مقارناً بالدخل الذي يمكن أن يحصل عليه بدون المستوى التعليمي الذي وصل إليه.[2]

---

[1] حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٥٥.

[2] قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ١٧٩.

ولو أخذنا مجموعتين من الأفراد تتشابهان من حيث السن والجنس يتضح لنا أن المجموعة ذات المستوى الثقافي الأعلى، من أي نوع كان، تتقاضى دخلاً أعلى من المجموعة ذات المستوى الثقافي الأدنى، حتى لو تم توظيف المجموعتين في نفس المهنة وفي نفس الصناعة.[١]

ب. **العوائد الاجتماعية:** ويقصد بها العوائد الصافية التي تؤول إلى المجتمع ككل نتيجة للاستثمار في التعليم.[٢]

حيث تكون في النظام الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال البشري واستثماره بشكل فعال. وفي النظام السياسي من خلال إعداد الأفراد المشاركين في الحياة السياسية، وفي الجانب الثقافي من خلال مساعدة الأفراد على أن يحيبوا حياة كريمة. أو بمعنى آخر الزيادة في الناتج القومي الناجمة عن التعليم، وبصورة عامة يهدف حساب العوائد الاجتماعية إلى قياس العائد الصافي الذي يعود على المجتمع ككل، نتيجة الاستثمار في التعليم.[٣]

أما احتساب العوائد الاجتماعية فإنه لا يستثنى الضرائب المباشرة، لأنها تمثل عائداً للمجتمع، ويتم احتساب هذه العوائد وفقا لطريقة شولتز (T. Schultz) حيث يتم تحديد المبلغ الإجمالي للاستثمار في التعليم خلال فترة معينة (أي نفقات التعليم)، ومن ثم حساب عائدات التعليم من خلال الأرباح التي تم الحصول عليها في تلك الفترة الزمنية، وبعدها مقارنة الزيادة الحاصلة في الدخل القومي والحاصلة من التعليم بالزيادة الحاصلة في الدخل القومي خلال نفس الفترة من أجل معرفة مدى مساهمة التعليم في النمو الإجمالي.[٤]

---

(١) أتكنسون، ج.ب، مرجع سابق، ترجمة عبد الرحمن الصايغ، ص ٥٤.

(٢) حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٣) قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٤) شولتز، تيودور، القيمة الاقتصادية للتربية ترجمة محمد عبد الهادي عفيفي ومحمود السيد سلطان، ص٧١-٨٥. وللمزيد أنظر: حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: العوائد غير المباشرة:

ويقصد بها مجموعة الآثار الإيجابية التي يخلقها التعليم خارج نطاق المجال التعليمي.[1] مثل تهيئة السبل أما الأفراد لإكمال تعليمهم العالي، فمثلاً تفتح شهادة الثانوية العامة أمام حاملها الباب للالتحاق بالتعليم الجامعي، ومن الفوائد غير المباشرة ما تحصله الأم من فائدة من العناية بأولادها لفترة من الزمن أثناء وجودهم في المراكز التعليمية، مما يتيح لها القيام بنشاطات أخرى غير الاهتمام بالأولاد في مثل هذا الوقت، ومنها أيضاً العلاقة بين مستوى تعليم الوالدين والمستوى التحصيلي للأفراد، فكلما ارتفع المستوى العلمي للوالدين خاصة الأم، كان الوقت المخصص لتعليم أولادها أكبر ولذلك يحصلون مراكز متقدمة علمياً، بالإضافة إلى قدرة المتعلم على قضاء بعض مصالحه الخاصة دون الاستعانة بمختصين في هذه المجالات، كاحتساب الضرائب والتأمينات الاجتماعية والعمل بالصحافة بعد الدوام الرسمي وغيرها.[2]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(1) أتكنسون، ج.ب، مرجع سابق، ترجمة عبد الرحمن الصايغ، ص ٦٥-٦٩.

(2) أتكنسون، ج.ب، مرجع سابق، ترجمة عبد الرحمن الصايغ، ص ٦٥-٦٩.

المبحث الثاني

قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم

سيحاول الباحث في هذا المبحث دراسة بعض المحاولات التاريخية لقياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم والتعرض لأهم الصعوبات التي يمكن أن تواجه الباحثين عند محاولتهم قياس هذا العائد، ومن ثم الحديث حول أهم الطرق التي اتبعها الباحثون لقياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم.

المطلب الأول

مقدمة تاريخية لمحاولات قياس العائد

بالرغم من حداثة علم اقتصاديات التعليم، وبالرغم من كثرة الصعوبات التي واجهت الباحثين في هذا العلم، إلا أن القرن الماضي شهد مجموعة من المحاولات لدراسة العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم.

وتعتبر الدراسة التي قام بها ستروميلين (Strumilin) من الدراسات المتقدمة في هذا المجال، فقد قام بها في عام (١٩٢٤) ثم الدراسة الثانية التي قام بها في عام (١٩٦٢) في الاتحاد السوفيتي سابقا، وحاولت الدراسة معرفة أهم العوامل التي تتوقف عليها إنتاجية العامل ومنها السن ومدة الخدمة والتعليم. وتوصلت هذه الدراسات إلى نتيجة مفادها أن التعليم يزيد من درجة الكفاية، وبالتالي من أجر العامل الفرد، وارتفاع تكلفة التعليم كلما على هذا التعليم مع التناقص في العائد الاقتصادي للتعليم كلما على.[1]

---

[1] نوفل، محمد نبيل، مرجع سابق، ص ٨٩-٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن ثم جاءت دراسات شولتز (T. Schoultz) ما بين عامي (١٩٢٩-١٩٥٧) وهو صاحب نظرية رأس المال البشري، حيث وجد أن عائد الإنفاق على التعليم كبر من كمية الاستثمار في رأس المال البشري، ووجد أن ثلاثة أخماس الزيادة في الدخل القومي في الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٢٩-١٩٥٦ لا يمكن إرجاعها إلى المصادر التقليدية، وأن الزيادة في دخول العمال ما بين ٣٦% و٧٠% لا يمكن إرجاعها إلا إلى عائد زيادة التعليم عند هؤلاء العمال.[١]

وكذلك الدراسة التي قام بها والش (J. Walsh) في عام ١٩٣٥ والتي تخصصت في قياس عوائد التربية والتعليم اعتماداً على الشهادات التعليمية للأفراد معتبراً النفقات الدراسية استثماراً لرأس المال بهدف الحصول على عائد.[٢]

وقام بلوك (M. Blaug) بدراسة معدل العائد الفردي بالنسبة لخريجي المرحلة الثانوية والتعليم العالي في عام ١٩٦٣ في المملكة المتحدة، وبين في دراسته أن معدلات العوائد الفردية تفوق المعدلات الاجتماعية لها. غير أن العوائد الاجتماعية تبقى أعلى من سعر الفائدة للأمد الطويل.[٣]

أما دراسة هانسن (Hansen) والتي تناولت دراسة عوائد التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أوضحت أيضاً أن العوائد الفردية تتجاوز في جميع الحالات العوائد الاجتماعية حيث يبلغ الفرق بينهما أقصى مداه في المراحل الدراسية التي لا تزيد فيها أعمار التلاميذ عن ١٣ سنة، وذلك بسبب تمويل الدولة الكلي لهذه المراحل، إضافة إلى انعدام تكاليف الفرص البديلة بالنسبة لأولئك التلاميذ مما يزيد من العوائد الفردية فتبلغ أعلى مستوياتها في المرحلة، على أنها تبدأ بالانخفاض شيئاً فشيئاً مع تقدم المرحلة الدراسية بسبب تزايد تكاليف الفرص البديلة من ناحية وتناقص تمويل الدولة من ناحية أخرى.[٤]

---

[١] غنيمة، محمد متولي، الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، ص ١٢٠-١٢٢.

[٢] حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٦٠.

[٣] قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ١٩٧. وللمزيد أنظر: حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٦٥.

[٤] قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ١٩٩. وللمزيد أنظر: حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما بالنسبة للبلدان العربية فإن الدراسات الميدانية في هذا المجال قليلة جدا نظرا لصعوبة توفر المعلومات اللازمة لهذه الدراسات، ومن أشهر الدراسات العربية في هذا المجال ما قام به محمد متولي غنيمة من دراسات أهمها: (القيمة الاقتصادية للحلقة الأولى من التعليم الأساسي) والتي قدمت للمؤتمر التربوي السنوي الثاني في البحرين عام (١٩٨٦). ودراسة بعنوان (القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي) والمقدم إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام (١٩٩١). ودراسة بعنوان (القيمة الاقتصادية للحلقة الثانية من التعليم الأساسي) والتي قدمت للمؤتمر التربوي السنوي الثالث في البحرين عام (١٩٨٦).[١]

المطلب الثاني

صعوبات قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم

يعترض الباحثين في مجال دراسة العائد الاقتصادي للتعليم مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تعتبر من المعوقات الرئيسية لهم أثناء القيام بدراسة هذا الفرع المهم من اقتصاديات التعليم، ويمكن تلخيص أهم هذه الصعوبات بما يلي:

أولاً: صعوبة القياس الكمي لأشياء غير مادية: فمن السهل في ظروف الصناعة الحديثة أن نعرف بدقة كم نحتاج من العمال لإنجاز عمل معين، وكم وحدة عمل يستطيع العامل أن ينتج، لكن الوضع يختلف في الإنتاج غير المادي مثل التعليم حيث يكون التقدير أقرب إلى التخمين. وحتى الآن يصعب قياس فاعلية أو إنتاجية عمل المدرسين والتلاميذ والمعاهد والمؤسسات التعليمية، وما يتوافر حاليا في مجال التعليم من وسائل القياس (كالامتحانات) لا تقيس بدقة إنتاجية العمل التعليمي الحقيقية.[٢]

---

[١] غنيمة، محمد متولي، مرجع سابق.

[٢] نوفل، محمد نبيل، مرجع سابق، ص ٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: صعوبة إيجاد وسيلة للتعبير الكمي عن وحدة الناتج في قطاع التعليم، نظرا لتعذر تصنيف الناتج مثلما يحدث في السلع والمنتجات في القطاعات الأخرى وذلك لغياب المؤشر الواضح للناتج الأمر الذي يعتمد على وظيفة التعليم وهدفه.[١]

ثالثاً: صعوبة جمع البيانات المطلوبة، سواً كانت عن دخول الأفراد ومستواهم التعليمي وأعمارهم ووظائفهم أو تقديرات الإنفاق على التعليم خاصة في البلدان النامية.[٢]

رابعاً: تأخر ظهور العائد الاقتصادي للإنفاق على التعلم، نظرا لطول الفترة الزمنية بين الإنفاق على التلاميذ ومن ثم الانتظار للحصول على عائد من هذا الإنفاق وهذا يستلزم انتظار تخرج التلاميذ وحصولهم على عمل وهي فترة طويلة نسبيا.[٣]

خامساً: صعوبة عدم دقة الأجر كمؤشر أو دليل على الكفاءة، لأنه يرتبط بعوامل أخرى غير الكفاءة مثل صعوبة المهنة ومدة الحاجة إليها، وعدد العاملين بها.[٤] فمثلاً العاملون في مجال التمريض يتقاضون أجورا أعلى من العاملين في مجال التدريس في الأردن علما بأن تأهيلهم ودرجتهم العلمية واحدة، وربما يكون المدرس أعلى درجة من الممرض.

بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى التي تواجه الباحثين مثل سلوك الأفراد في المجتمع ونظرتهم للعمل، أهمية البحث العلمي وإهمال الباحثين لدوره وغيرها.

ولم تمنع هذه الصعوبات الباحثين من محاولة قياس العائد الاقتصادي للإنفاق على التعليم كما بينا في المطلب السابق، ومن خلال الطرق التي وضعوها لقياس هذا العائد كما سنبحثه في المطلب القادم.

---

[١] حبيب، مصدق جميل، مرجع سابق، ص ١٥٥.

[٢] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ١٥٢.

[٣] نوفل، محمد نبيل، مرجع سابق، ص ٨٨.

[٤] نوفل، محمد نبيل، مرجع سابق، ص ٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثالث

طرق قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم

بالرغم من الصعوبات والمشاكل والمعوقات التي رافقت عملية قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم، والتي تحدث الباحث عنها سابقاً إلا أن هناك محاولات عديدة تهدف إلى قياس هذا العائد وتأثيره على التنمية الاقتصادية والدخل القومي ولو بصورة تقريبية، ومن أجل ذلك اتبع الباحثون في هذا المجال عدة طرق حاولوا من خلالها قياس هذا العائد.

وسيقوم الباحث في هذا المطلب بعرض لبعض هذه الطرق ومحاولة بيان أهم الإيجابيات في كل طريقة، والتعرض للسلبيات أيضاً في كل طريقة إن وجدت.

الطريقة الأولى: طريقة الارتباط

وهي طريقة يتم من خلالها قياس الارتباط القائم بين النشاط التعليمي وبين مستوى النشاط الاقتصادي.[1] وغالباً ما يؤخذ نسب استيعاب الطلاب في المراحل التعليمية كمظهر للنشاط التعليمي ونصيب الفرد من الدخل القومي كمظهر للنشاط الاقتصادي.

ويتم التوصل لبعض النتائج باتباع هذه الطريقة، سواء من خلال الدراسات المقارنة عبر عدد من الدول أو من خلال الدراسات الطولية والدراسات المقطعية المستعرضة لدولة ما، وتشير هذه الدراسات إلى وجود ارتباط ما بين التعليم والدخل.[2]

وأشهر الأبحاث التي قامت على هذا الأساس، أبحاث سفينلسون (Svennilson) وادينج (Edding) وايلفين (Elvin)، وفيها استخرج الباحثون الترابط بين معدلات الانتساب إلى المدرسة وبين الدخل القومي للفرد من خلال المقارنة بين هذين المتغيرين من اثنتين وعشرين دولة، ولما وجدوا أن معامل الارتباط موجب استخلصوا النتيجة التالية وهي: أنه

---

[1] مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ١٩٧.

[2] عابدين، محمود عباس، مرجع سابق، ص ١٠٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي، زادت معدلات التسجيل وزادت القدرة على توفير تعليم لمدة متزايدة ولعدد أكبر من الأطفال، والعكس بالعكس.[١]

ويؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تحدد نوع العلاقة واتجاه تأثيرها، أي هل التعليم ومعدلات التسجيل هو الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، أم ارتفاع الدخل للدولة والأفراد يكفل لهم المقدرة على التوسع في التعليم، أم أن العلاقة تفاعلية (تأثير وتأثر)، بالإضافة إلى فشل الدراسة في توضيح علاقات السبب والنتيجة الخاصة بالتعليم في علاقاته بالمظاهر الأخرى، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية.[٢]

ومن الدراسات الأخرى، الدراسة التي قامت بها ((باميلاوالترز)) (P. Walters) لاختبار العلاقة بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية في ثلاث وسبعين دولة نامية، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن التوسع التعليمي في الدول النامية في الفترة (١٩٨٥-١٩٦٠) لم يكن مؤشراً دالاً ومؤثراً قوياً في النمو الاقتصادي في الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠)، مع أن الباحثة تبين أنه ربما يكون للتغيرات التربوية الجذرية (الكمية والنوعية) تأثير موجب وواضح في التنمية الاقتصادية.[٣]

الطريقة الثانية: طريقة البواقي

ويتم من خلالها تقدير الزيادة الإجمالية في الإنتاج القومي لبلد من البلدان في فترة زمنية معينة من خلال قياس العوامل المحددة القابلة للقياس (رأس المال، العمل، الأرض) وما تبقى من الزيادة يتم إرجاعه إلى العوامل غير المحددة، ويعتبر التعليم من أهم هذه العوامل غير المحددة.[٤]

---

[١] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ١٥٩. وللمزيد أنظر: عابدين، محمود عباس، مرجع سابق، ص١٠٣-١٠٤.

[٢] عابدين، محمود عباس، مرجع سابق، ص ١٠٤.

[٣] عابدين، محمود عباس، مرجع سابق، ص ١٠٥.

[٤] مرسي، محمود منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ١٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونظراً لعدم إمكان تحديد هذه العوامل بدقة فقد أسموها (العامل المتبقي) وهو يتضمن التعليم والتدريب والتنظيم التكنولوجي ... وغيرها.[١]

وتستخدم طريقة البواقي من خلال الإجراءات التالية:[٢]

١. معرفة مقدار الزيادة في الناتج القومي الإجمالي لبلد من البلدان خلال فترة زمنية معينة، ويجوز التعبير عن هذه الزيادة من خلال متوسط معدل النمو السنوي الذي يسود فترة البحث.

٢. معرفة مصادر النمو التقليدية المحددة القابلة للقياس في تلك الزيادة التي تتولد نتيجة القيام بعمليات الاستثمار المختلفة فيها خلال فترة البحث، وهذه المصادر هي عوامل الإنتاج (رأس المال، الأرض، العمل).

٣. تحديد مقدار نصيب عوامل الإنتاج الأخرى غير القابلة للقياس في الزيادة الإجمالية للناتج القومي، وتضم هذه العوامل الأخرى المتبقية بالإضافة إلى التعليم عناصر كثيرة أخرى منها: التقدم الفني والكفاءة الإدارية والسياسية الحكومية والتخطيط وغيرها.

ومن الدراسات الهامة والتي استخدمت طريقة البواقي، الدارسة التي قام بها ((سولو)) (Solow) على الإنتاج الإجمالي غير الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الواقعة بين عام (١٩٠٠-١٩٦٠) حيث وجد أن العوامل التقليدية في زيادة الإنتاج (وهي رأس المال، والقوة البشرية والثروة الطبيعية) لا تفسر ما حدث من نمو اقتصادي في تلك الفترة إلا في حدود (١٠%) وإن ما تبقى وهو (٩٠%) فإنه يرجع إلى عوامل أخرى ترتبط بالتقدم التكنولوجي، وهذا التقدم التكنولوجي في مجالاته المختلفة على صلة وثيقة بالتعليم ولا يتحقق إلا به.[٣]

والدراسة التي قام بها ((دينسون)) (Denison) واستخدم فيها هذه الطريقة لتفسير النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقته بالتعليم، وقد توصل إلى أن (٢١%) من النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة بين عامي (١٩٢١-١٩٥٧) يرجع إلى

---

[١] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ١٦٠.

[٢] قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ٢٥٨-٢٥٩.

[٣] مرسي، منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ١٩٨-١٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أثر التعليم، وإن حوالي (٢٣%) من هذا النمو أيضاً عامي (١٩٣٠-١٩٦٠) يرجع إلى تعليم القوى العاملة، ولقد أعاد ((دينسون)) تطبيق هذه الطريقة على الفترة منذ عام (١٩٥٠) فوجد أن إسهام التعليم في النمو الاقتصادي الأمريكي حوالي (١٥%) فقط مقابل (٢%) في جمهورية ألمانيا الفيدرالية، و(١٢%) في المملكة المتحدة و(١٤%) في بلجيكا و(٢٥%) في كندا.[١]

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الأخرى التي قام بها باحثون أمثال: (هكتور كوريل) و(ماسل) و(شولتز) و(فيلبس) وغيرهم،[٢] وبالرغم من ذلك إلا أن هذه الطريقة قد واجهت النقد نظراً لما فيها من صعوبات وثغرات، أهمها:

١. سعوبة تحديد مجموعة العوامل المتبقية غير المحددة، وصعوبة تبين إسهام التعليم فيها، لتعذر عزل عامل التعليم عن سائر العوامل.[٣]

٢. وجود علاقة متبادلة بين تكوين رأس المال والتكنولوجيا ونمو المعرفة أي أن الباقي الذي يعزى إلى تزايد المعرفة قد يتضمن في واقع الأمر جانباً من تكوين رأس المال، متمثلاً في تحسين نوعية أصول رأس المال.[٤]

٣. إهمال هذه الطريقة للأثر الاجتماعي والثقافي وحصر عملية القياس بالعائد الاقتصادي للتعليم فقط.[٥]

الطريقة الثالثة: طريقة القياس المباشر لمعدل العائد

وتقوم هذه الطريقة على أساس المقارنة بين أرباح الأفراد وبين مستوى تعليمهم وتربيتهم، ومن ثم الحصول على معدل مردود التعليم عن طريق استخراج النسبة بين الأرباح والنفقات.[٦]

---

[١] عابدين، محمود عباس، مرجع سابق، ص ١٠٧-١٠٨.

[٢] قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ٢٥٨-٢٦٤.

[٣] عابدين، محمود عباس، مرجع سابق، ص ١٠٩.

[٤] قضيب البان، غادة عبد القادر، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

[٥] عمار، حامد، مرجع سابق، ص ١٨.

[٦] مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، مرجع سابق، ص ١٩٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وتفترض هذه الطريقة أن التعليم ينتج عوائد مادية مباشرة يمكن قياسها بالنسبة للفرد والمجتمع، وإن هذا التعليم يتكلف نفقات متعددة يمكن أيضاً قياسها، ومن الدراسات التي قامت بقياس العائد الفردي، دراسة ((سترومبلين)) (Strumilin) في الاتحاد السوفيتي والتي ذكرناها سابقاً، ودراسة ((والش)) (Walsh) ودراسة ((شولتز)) (T. Shultz) والتي توصلت إلى نتيجة مفادها أن سكان المدن في الولايات المتحدة من الرجال الذين تلقوا تعليماً في سبع أو ثمان سنوات كان دخلهم في عام (١٩٣٩) يزيد بمبلغ يتراوح بين (١٥٧-٣٠٤) دولار في السنة عن أولئك الذين نالوا تعليماً في خمس أو ست سنوات.[١]

ولذلك العائد هي أن نسبة لا يستهان بها من معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة كانت ترجع إلى الاستثمار في التعليم.[٢]

الطريقة الرابعة: طريقة حساب التكلفة والعائد الاقتصادي

ويقصد بحساب الكلفة والعائد مقارنة تكلفة مشروع استثماري بالعائد المنتظر، بقصد تحديد مدى فائدة، واختيار استثمار رأس المال في مشروع ما معناه التضحية بالمال في الوقت الحاضر من أجل ضمان فوائد مستقبلة أو عائد لهذا المال المستثمر على شكل مستويات أعلى في الدخل أو في الإنتاج.[٣]

وتشمل التكلفة عند حسابها، التكلفة المالية الكلية بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للمعلمين والطلبة، فيشمل ذلك أثمان الأرض وتكاليف البناء والتجهيز ورواتب المعلمين والعاملين والكتب والقرطاسية بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة، وهو ما يسمى الكلفة الإجمالية للاستثمار في التعليم.

أما معدل العائد فيتم احتسابه كما يتم احتساب معدل العائد من أي مشروع استثماري آخر، فيكون معدل العائد هو سعر الفائدة التي توازن بين السعر الحالي للعائد المنتظر وبين

---

[١] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ١٥٥-١٥٦.

[٢] عابدين، محمود عباس، مرجع سابق، ص ١٢٥.

[٣] النوري، عبد الغني، مرجع سابق، ص ١٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القيمة الفعلية الإجمالية للتكلفة، أي أن معدل العائد هو سعر الفائدة الذي تتساوى عندها قيمة التكلفة مع قيمة العائد.[1]

وبعد ذلك يتم مقارنة معدل العائد من الاستثمار في التعليم بمعدل العائد من الاستثمار في مشاريع أخرى، وهذا هو الهدف الأساسي من حساب التكلفة والعائد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] مرسي، محمد منير وعبد الغني، مرجع سابق، ص ٢١٢.

النتائج

من خلال أهمية البحث، والأسئلة التي طرحها الباحث في مشكلة هذا البحث، توصل إلى النتائج التالية:

أولاً: الاهتمام البالغ من الشريعة الإسلامية بأمر العلم، باعتباره حكماً شرعياً واجب التطبيق من خلال نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة التي جاءت بوجوب التعليم والحث عليه.

ثانياً: النظرة الإسلامية للتنمية هي عمارة الكون وفق شرع الله تعالى وغايتها تحقيق أفضل مستوى معيشي للإنسان والوصول به إلى حد الرفاهية ليقوم هذا الإنسان بدوره في المجتمع وفق شرع الله تعالى.

ثالثاً: أن من أهم أهداف التنمية البشرية في الإسلام تحقيق الاستخلاف في الكون وفق شرع الله تعالى، وتحقيق العبادة لله تعالى، وأداء الحقوق إلى مستحقيها، سواء كان حقاً لله تعالى أو حقاً للبشر.

رابعاً: تنوعت المؤسسات التعليمية والثقافية وتطورت في ظل الحضارة الإسلامية بسبب كثرة الطلب على العلم كونه فرضاً شرعياً وباب من أبواب الأجر في الإسلام، وبدأت بالمسجد وتطوير الكتاب ثم ظهور المدرسة والجامعة مجالس العلماء وغيرها.

خامساً: لم تظهر نفقات للتعليم في العصور الأولى للإسلام بسبب وجود مؤسسات تعليمية قائمة لأهداف غير التدريس مثل المساجد، وقيام العلماء وطلبة العلم بالتدريس المجاني ابتغاء الأجر من الله تعالى.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

سادساً: يقدم الاقتصاد الإسلامي مجموعة من البدائل الشـــرعية لتمويـــل التعليـــم، وتخفيف الضغط على ميزانية الدولة، ومن أهم هذه البدائل: تنشيط الوقـــوف علـــى الجـــانب التعليمي والمؤسسات التعليمية وطلبة العلم، الحث على زيادة دفع الأموال من الزكاة للفقـــراء من طلبة العلم لمساعدتهم على الاستمرار في الدراسة، التشجيع على الهبات والمنح والعطايـــا من خلال بيان الأجر الذي أعده الله عز وجل للمتبرع في سبيله.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها الباحث في هذا البحث والذي هدف من خلاله إلى محاولة دراسة علم اقتصاديات التعليم من خلال منظور جديد لم تدرس من خلاله وهو منظور الاقتصاد الإسلامي، فإن الباحث يوصي بما يلي:

أولاً: الاهتمام بعلم اقتصاديات التعليم من حيث: زيادة البحث في جزئيات هذا العلم ثم التطبيق على واقع التعليم في الأردن، وتدريسه بتوسع في الجامعات الأردنية وأفراده في أقسام خاصة لاقتصاديات التعليم لتقوم بتخريج خبراء في هذا المجال.

ثانياً: إعداد الدراسات اللازمة للعائد الاقتصادي للتعليم في بعض التخصصات الجامعية في الأردن لمعرفة مدى جدوى هذه التخصصات وهل هناك عائد اقتصادي متوقع من هذا التخصص، والربط بين هذه الدراسات وبين حاجة المجتمع من هذه التخصصات وحاجة السوق من اليد العاملة، وإغلاق التخصصات التي أصبحت ليست ذات عائد اقتصادي مهم، وفتح تخصصات جديدة أو التوسع في تخصصات قائمة ثبت إنها ذات عائد اقتصادي كبير ومهم للمجتمع الأردني.

ثالثاً: التوعية الإعلامية المستمرة للملتحقين بالتعليم خاصة العالي لاختيار التخصصات ذات العائد الاقتصادي الأعلى، واللازمة للتنمية في الأردن، وإبعادهم عن بعض التخصصات التقليدية التي أصبحت مشبعة ولا توفر لأصحابها فرصة عمل في مجال تخصصه.

رابعاً: تعديل الأنظمة التربوية الخاصة بالرسوب، وتفعيل الأنظمة التربوية الخاصة بالتسرب لمعالجة الهدر في النظام التعليمي، وزيادة الكفاءة الإنتاجية للتعليم في الأردن.

خامساً: التوسع في برامج تأهيل المعلمين وبرامج تطوير الإدارة المدرسية ووضع نظام خاص لاختيار المعلمين لرفع الكفاءة الإنتاجية للنظام التربوي في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سادساً: إعداد الدراسات اللازمة بخصوص العجز في تمويل التعليم في الأردن، وتطبيق البدائل الشرعية لإيجاد مصادر جديدة لتمويل التعليم وأكثر استمرارا من المصادر التقليدية للتمويل، وتتمثل هذه المصادر في الوقف والزكاة والمنح والعطايا والتبرعات والهبات وغيرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع

١. إبراهيم، سعد الدين، **تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين "الكارثة أو الأمل"**، منتدى الفكر العربي – عمان، ١٩٩١.

٢. ابن أنس، الإمام مالك، **المدونة الكبرى**، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

٣. ابن حنبل، الإمام احمد، **المسند**، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٤. ابن عابدين، محمود أمين، **حاشية رد المحتار على الدر المختار**، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي – القاهرة.

٥. ابن قدامة، أبو عبد الله محمد بن احمد، **المغني**، مكتبة الجمهورية المتحدة – مصر، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.

٦. ابن ماجة، الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجة**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٢م.

٧. أبو داود، الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبو داود**، مطبعة البابي الحلبي – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م.

٨. أبو دية، سعد وعبد المجيد مهدي، **الجيش ودبلوماسية الصحراء**، عمان، ١٩٨٧م.

٩. أبو رغيف، عقيل جاسم والدكتور طارق عبد المحسن العكيلي، **تخطيط الموارد البشرية**، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨م.

١٠. أبو سماحة، كمال، **التربية واقتصاديات التعليم، معالم أساسية**، بحث منشور في مجلة رسالة المعلم، العدد الرابع، ١٩٩٣م.

١١. آدمز، **التعليم والتنمية القومية**، ترجمة محمد منير مرسي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١م.

١٢. الأردبيلي، يوسف، **الأنوار لأعمال الأبرار**، طبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٥٧م.

١٣. اسماعيل، اسماعيل ومرسي علي، **تاريخ التربية والتعليم**، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٤. اتكنسون، ج.ب، **اقتصاديات التربية**، ترجمة عبد الرحمن الصايغ، القاهرة، ١٩٨٥م.

١٥. الأمين، رنان، **التربية والتعليم في الإسلام**، دار المقاصد الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١م.

١٦. الأهواني، احمد فؤاد، **التربية في الإسلام "التعليم في رأي القابسي"**، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٥م.

١٧. أومليل، علي، **التنمية البشرية في الوطن العربي**، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٣م.

١٨. البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي، **صحيح البخاري**، مطابع الشعب، ١٣٧٨هـ.

١٩. بدر، ماجد، **اقتصاديات التعليم والتطوير التربوي**، بحث منشور في مجلة رسالة المعلم، العدد بديل العددين الأول والثاني، ١٩٨٩م.

٢٠. البستاني، فاتن خليل، **التعليم العالي في البلدان العربية – السياسات والآفاق**، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٧م.

٢١. البهوتي، منصور بن يونس، **كشاف القناع**، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

٢٢. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوره، **سنن الترمذي**، تحقيق وشرح احمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٣٧م.

٢٣. التل، احمد يوسف، **تطور نظام التعليم في الأردن – (١٩٢١-١٩٧٧م) مؤثرات وعوامل**، وزارة الثقافة والشباب، عمان، ١٩٧٨م.

٢٤. التميمي، عواد جاسم محمد، **كفايات المعلم في التراث العربي الإسلامي**، دار الفرات، بغداد، ١٩٩٧م.

٢٥. الجمبلاطي، علي وأبو الفتوح التواتسي، **دراسات مقارنة في التربية الإسلامية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م.

٢٦. حبيب، مصدق جميل، **التعليم والتنمية الاقتصادية**، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٧. الحسن، إحسان محمد والدكتور فاضل عباس الحسب، **الموارد البشرية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٢٨. الحصري، ساطع، **حولية الثقافة العربية**، لجنة التأليف، القاهرة، ١٩٤٩م.

٢٩. الحطاب، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي، **مواهب الجليل**، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٧م.

٣٠. الدريني، فتحي، **الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده**، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م.

٣١. دنيا، شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

٣٢. راضي، عبد المنعم، **مبادئ علم الاقتصاد**، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٤م.

٣٣. رضا، محمد عبد الجواد، **العرب والتربية والحضارة، "الاختبار الصعب"**، دار المعتصم، بغداد، ١٩٨٢م.

٣٤. الروسان، سليم سلامة وآخرون، **المتعلم والتعليم الصيفي**، دار أمية للنشر، عمان، ١٩٩١م.

٣٥. الزحيلي، وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩م.

٣٦. الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان**، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م.

٣٧. زيدان، محمد مصطفى، **عوامل الكفاية الإنتاجية في التربية**، دار الشروق، جدة، ١٩٨٨م.

٣٨. الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، مكتبة زكريا علي يوسف، القاهرة، ١٩٦١م.

٣٩. الزين، سميح عاطف، **الإسلام وثقافة الإنسان**، دار الجلاء للنشر، القاهرة، ١٩٨٧م.

٤٠. السالم، عبد العزيز، **الثقافة الإسلامية**، دار الوحدة للنشر والطباعة، دمشق، ١٩٨٢م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤١. السباعي، مصطفى، **من روائع حضارتنا**، دار الوراق للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٤٢. سفر، محمود محمد، **التنمية قضية**، تهامة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٤٣. الشربيني، محمد الخطيب، **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**، الناشر المكتبة الإسلامية ودار الفكر، بيروت.

٤٤. الشعيبي، صالح محمد، **التنمية واقتصاديات القوى العاملة**، دار الفاتح، طرابلس، ١٤٠٦هـ.

٤٥. الشلبي، احمد، **تاريخ التربية الإسلامية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٧٦م.

٤٦. شولتز، ثيودور، **القيمة الاقتصادية للتربية**، ترجمة عبد الهادي عفيفي ومحمد السيد سلطان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣م.

٤٧. صالح، قاسم محمد وقاسم محمد الدروع، **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى في الفترة من (١/١/١٩٨٧-١/١/١٩٩٠م)**، عمان.

٤٨. الطاهر، عبد الله، **حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع**، بحث منشور ضمن كتاب اقتصاديات الزكاة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٤٩. الطيار، عبد الله بن محمد، **الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة**، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

٥٠. عابدين، محمود عباس، **علم اقتصاديات التعليم الحديث**، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، القاهرة، ١٩٩٨م.

٥١. عبد الدايم، عبد الله، **التخطيط التربوي، أصوله وأساليبه وتطبيقاته في البلاد العربية**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠م.

٥٢. عبده، جمال محمد احمد، **دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية**، دار الفرقان، عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٥٣. عبيدات، ذوقان، **تخفيض كلفة التعليم**، بحث تقدم به إلى مديرية التخطيط والبحث التربوي بوزارة التربية والتعليم في الأردن، ١٩٨٥م.

٥٤. عبيدات، سليمان وعبد الله الرشدان، **التربية والتعليم في الأردن**، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٩٣م.

٥٥. عثامنة، صلاح محمد الياسين، **التنمية الشاملة، مفاهيم ونماذج**، مؤسسة دار العلماء للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.

٥٦. عزام، بشير، **الكفاية التعليمية بالمدرسة الابتدائية**، بحث مقدم إلى الندوة التربوية لجمعية المعلمين الكويتيين، الكويت، ١٩٧٧م.

٥٧. العسقلاني، ابن حجر، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٩م.

٥٨. عفيفي، محمد عبد الهادي، **قراءات في التربية المعاصرة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢م.

٥٩. عقله، محمد، **أحكام الزكاة والصدقة**، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

٦٠. علاقي، مدني عبد القادر، **تنمية القوى البشرية**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٧٦م.

٦١. علي، سعيد اسماعيل ومرسي علي، **تاريخ التربية والتعليم**، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٨٣م.

٦٢. علي، سعيد اسماعيل، **رؤية إسلامية لقضايا تربوية**، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٨٥م.

٦٣. عليمات، محمد مقبل، **النظام التربوي الأردني في ضوء النظم التربوية المعاصرة**، مكتبة الكتاني، اربد، ١٩٨٨م.

٦٤. العمري، اسماعيل، **الحق ونظرية التعسف في استعمال الحق في الشريعة والقانون**، مطبعة الزهراء الحديثة، الموصل، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٦٥. العمري، عبد الله منسي السعد، **تاريخ العلم عند العرب**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٦٦. عمار، حامد، **في اقتصاديات التعليم**، مركز تنمية المجتمع والعالم العربي، سرس اللبان، القاهرة، ١٩٦٤م.

٦٧. العناني، جواد، **المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم في الوطن العربي**، بحث مقدم لمنتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٠م.

٦٨. عيد، حسن، **دراسات في التخطيط والتنمية**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م.

٦٩. الغزالي، أبو حامد محمد، **إحياء علوم الدين**، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، القاهرة، ١٩٦٥م.

٧٠. الغزالي، عبد الحميد، **الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، المعهد الإسلامي للبحوث والدراسات، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٧١. غنيمة، محمد متولي، **الوضع الراهن واحتمالات المستقبل**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٦م.

٧٢. الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٢م.

٧٣. الفيومي، احمد بن محمد بن علي المقري، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، طبع نظارة المعارف العمومية، المطبعة الأميرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٠٦م.

٧٤. قضيب البان، غادة عبد القادر، **قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم**، من منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ١٩٩٦م.

٧٥. قليوبي، وعميرة، **حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين**، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.

٧٦. كارنوي، مارتن، **التعليم والتنمية الاقتصادية**، ترجمة وليد اسماعيل السيفو وفواز جلد الله نايف، بحث منشور في مجلة النفط والتنمية، العدد (٢)، آذار، ١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧٧. الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، طبع مطبعة الإمام، الناشر زكريا علي يوسف.

٧٨. كمال، باسمة، **أصل الإنسان وسر وجوده**، مطبعة دار التراث العربي، القاهرة، ١٩٨٧.

٧٩. كيوان، فاديا، **التعليم العالي في لبنان، وضعه ومشاكله وآفاقه**، بحث منشور ضمن كتاب التعليم العالي في البلدان العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٧م.

٨٠. الماضي، منيب وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٥٩م.

٨١. مرسي، محمد منير، **الإدارة التعليمية، أصولها وتطبيقاتها**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٨٢. مرسي، محمد منير وعبد الغني النوري، **تخطيط التعليم واقتصادياته**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.

٨٣. المقريزي، محمد بن علي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، مطبعة دار إحياء كتب التراث، القاهرة، ١٩٥١م.

٨٤. ناصر، محمد، **الفكر التربوي العربي الإسلامي**، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٨٥. نشوان، حسين يعقوب، **المنهج التربوي من منظور إسلامي**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٨٦. النوري، عبد الغني، **اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية**، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٨٧. نوفل، محمد نبيل، **التعليم والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٨٨. النووي، الإمام أبي زكريا يحي بن شرف، **روضة الطالبين**، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨٩. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، **الموسوعة الفقهية**، طباعة ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

٩٠. وزارة التربية والتعليم، الأردن، **اقتصاديات التعليم**، مجموعة أوراق عمل مقدمة إلى لجنة التطوير والمتابعة، عمان، ١٩٩١م.

٩١. وزارة التربية والتعليم، الأردن، **التربية والتعليم في عهد الحسين**، عدد خاص من مطبوعات مجلة رسالة المعلم، تشرين ثاني، ٢٠٠٠م.

٩٢. وزارة التربية والتعليم، الأردن، **تطور التربية والتعليم في الأردن**، من منشورات وزارة التربية والتعليم، عمان، ١٩٨٩م.

٩٣. وزارة التربية والتعليم، الأردن، **التكلفة التعليمية للطالب**، مديرية التخطيط والبحث التربوي، عمان، ١٩٩٠م.

٩٤. وزارة التربية والتعليم، الأردن، **الكتاب السنوي (١٩٩٨م)**، عمان.

٩٥. يكن، زهدي، **الوقف في الشريعة الإسلامية والقانون**، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ABSTRACT

The purpose of the present study was to investigate Educational Economics as visualized by the Islamic Economic by means of:

1- Investigating Educational Economics as a new subject of study in terms of origin, development and major phases through which passed as well as studying its sub-subjects.

2- Studying teaching-learning process in Islam in terms of status, institutions, funds and financing.

3- Discussing Human Resource Development in Islam and the part played by human component in Economic Development process.

An in order to achieve such objectives the following was done:

- The position held by knowledge in Islam was investigated with its evidences from the Holy Koran and Sunna as well as the importance of teaching-learning in Islam.
- Exploring the concept of Educational Economics was made in an attempt to formulate a new one of the discipline covering all profiles of it, all matters deals with and its core content.
- Discussing Human Resource Development in Islam was performed in terms of concept, objectives and mainly methods and means used.
- Cost of Education was considered in terms of concepts, how to decrease or increase it, financing education; resources, criteria of evaluation, expenses of education; importance, basis of appraising, and methods of anticipation.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- Also studied expense on education in Islamic Economy in terms of: making clear the most prominent educational institutions in the Muslim Civilization, expenses on education and resources of financing education in Islam.
- Productivity Efficiency in education also observed in terms of definition, most significant aspects, primary components, most important factors contributing in decreasing productivity efficiency in education, methods that would result in increasing, measuring the productivity efficiency and most notable methods used in doing so.
- Studying of the economic return on investment in education also made in terms of: definition, importance, most notable attempts had been historically conducted to study the economic return, major difficulties in measuring it, methods of investment in education, ways used to measure the economic return of investment in education.

In light of findings arrived to by this study it is recommended by the researcher that to put the Educational Economics under further study from the viewpoint of the Islamic Economic, and practicing it in real world, particularly in finding out solutions for problems of financing education at the time.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University